

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

### الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٢٣

الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

الخمسين للجمعية العامة بمهارة وتفان كبيرين. ولقد عززت رئاسته حقاً الدور التداولي للجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يسجل تقديره لعمل أميننا العام المبجل، السيد بطرس بطرس غالي، وهو العمل الذي أنجز في ظل ظروف صعبة. وزامبيا تقدر تقديراً غالياً إسهام الأمين العام في عملية إصلاح الأمم المتحدة، ولا يسعها إلا أن تأمل في أن يمنحه الأعضاء كافة ولاية ثانية بغية إنجاز هذه الإصلاحات.

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد زامبيا، السيد بيتر كاساندا.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئكم بحرارة على انتخابكم بالاجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والخمسين. إن انتخابكم إشادة ليس ببلدكم ماليزيا فحسب، بل أيضاً بكم شخصياً. وإنني أدرك أنكم تجلبون إلى رئاسة الجمعية العامة خبرة واسعة في حقل العلاقات الدولية، وهو ما نستفيد منه أيما استفادة. وأود أيضاً أن أتمنى لكم كل النجاح في مهامكم الهامة. وأود كذلك أن أؤكد استعداد وفد بلدي للتعاون معكم في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليكم.

هذه الدورة للجمعية العامة متميزة لأنها تنعقد في أعقاب الذكرى السنوية الخمسين التاريخية لإنشاء الأمم المتحدة، التي احتفلنا بها في العام الماضي. وتذكرون أنه لدى الاحتفال بذلك الحدث الهام قطعنا على أنفسنا التزامات رسمية بتوجيه الهيئة العالمية صوب التطوير التدريجي لمجتمع عالمي يتعاون تعاوناً فعالاً في التصدي للمشاكل العالمية لصالح البشرية. كما اتفقنا على أن تصبح الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وشفافية واستجابة وأن تصبح الملكية المشتركة لجميع شعوب العالم، التي أنشئت باسمها في المقام الأول. وأضفنا أننا نريد أن يكون لكل مواطني العالم سهم حقيقي في المنظمة. كما حددنا

واسمحوالي أيضاً بأن أشيد بالسيد ديوغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، الذي ترأس الدورة العادية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولقد بلورت الأمم المتحدة أيضا برامج مختلفة ترمي إلى تحسين مركز المرأة والشباب. والالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، تقتضي تكريس اهتمام المجتمع الدولي لا سيما فيما يتعلق باستراتيجيات التمكين في المجالات الحاسمة المتمثلة في العمالة والتعليم والصحة والمشاركة في اتخاذ القرارات الاجتماعية. ويتوجب علينا أن نفي بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في الإعلانات وبرامج العمل. وقد التزم بلدي ببلوغ الأهداف الواردة في هذه الوثائق. إن النساء والأطفال موارد لا تقدر بثمن وإذا أهملها العالم فإنه يعرض نفسه إلى التهلكة.

ومن اللائق أننا نبدأ هذه الدورة بعد فترة قصيرة من اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أيدت زامبيا اعتماد هذه المعاهدة نظرا لالتزامنا بنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة. وبالروح نفسها وقّع بلدي على معاهدة بليندايا التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، في ١١ نيسان/أبريل من هذا العام. وستوقع زامبيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أمل أن تحذو حذوها سائر بلدان العالم بروح من الاعتراف التقليدي من الأمم المتحدة بأن نزع السلاح مسألة من المسائل ذات الأولوية في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد تود زامبيا أن تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التحلي بروح جديدة من الالتزام بضمان نزع السلاح النووي، وفقا للمادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن اقتناعه بأن الوقت قد حان فعلا لعقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة في سنة ١٩٩٩ تكرس لنزع السلاح. ويعتقد وفدي أن هذه الدورة تتيح إمكانيات إضافية للمجتمع الدولي لكي يستعرض، من منظور أكثر تمشيا مع الحياة الدولية الراهنة، أهم جوانب عملية نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ولا يخفى على أحد أن الأسلحة الأوسع استخداما في الصراعات المعاصرة هي الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وليس هناك ما هو أخطر من الألغام البرية، التي تستخدم استخداما واسعا. وفي الوقت الحالي يوجد أكثر من ١١٠ ملايين لغم مدفونة في مختلف بقاع العالم، ومعظمها في البلدان النامية. ولا يصح للعالم أن يواصل تحمل خسائر في الأرواح البشرية بسبب هذه الأسلحة الفتاكة. وفي هذا

لأنفسنا أهدافا اقتصادية واجتماعية. وفي بعض الحالات اتفقتنا على أهداف زمنية محددة بجداول زمنية يقاس بها التقدم. لذلك فإن هذه الدورة تمثل بداية عملية الوفاء بهذه الالتزامات الرسمية التي قطعناها على أنفسنا في العام الماضي.

وقضية إصلاح الأمم المتحدة الجارية الآن تتسم بأهمية حاسمة في الوفاء بهذه الالتزامات. والإصلاح والتجدد المستمر أمران لا غنى عنهما لضمان مستقبل المنظمة. وينبغي علينا جميعا أن نسهم بنصيبنا يحدونا الأمل والعزم الضروريين، كي نمضي قدما بجداول أعمال إصلاح الأمم المتحدة بعناية وسرعة. وبهذه الطريقة يمكننا أن نعمل صوب تعزيز المنظمة وجعلها تخدم البشرية بطريقة أكثر فاعلية. وإنني مقتنع بأن الأمم المتحدة بوسعها أن تحقق نجاحا أكبر إذا عملنا، نحن أصحاب المصلحة، على إيجاد منظمة أفضل بكثير.

على عتبة القرن الحادي والعشرين، يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الدولي في تحسين الظروف المعيشية لغالبية الناس. ولا بد أن يتاح لكل إنسان الوصول إلى الفرص التي تتيح حياة معيشية لا ثقة بمنأى عن العوز والمرض والجوع والجهل. وإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في العام الماضي اعتمد إطارا لمواجهة الفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى. إن أعدادا غفيرة من الناس، وخاصة النساء والأطفال، يتعرضون للتهميش والحرمان. وعلينا أن نستثمر المزيد من الموارد لوضع حد لظروف الحرمان البشري المتوطن في أجزاء عديدة من العالم المعاصر.

وهناك عدة مجالات أخرى نحتاج فيها إلى تحسين أوضاع الحياة الاجتماعية. وإن المؤتمر العالمي الأول بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي عقد في استكهولم، السويد، في آب/أغسطس من هذا العام، عرض بصورة جد واضحة الفظائع المرتكبة ضد الأطفال. إذ تبعد حياة الكثيرين من صغار السن في التجارة الدولية الضخمة غير المشروعة، تجارة بغاء الأطفال واستغلالهم في المطبوعات الخليعة. ولا يمكننا، كعالم متحضر أن نسمح بأنماط حياة متوائمة مع الاستغلال الجنسي للأطفال. ويأمل وفدي أن تعمل جميع بلدان العالم بصورة سريعة على تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي. وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل حماية وتعزيز حقوق الطفل بتنفيذ أحكام إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

وقد قام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعمل يستحق الإعجاب في احتواء الحالة في ليبيريا ومنع زيادة تدهورها. ونحن نرى الآن مزيدا من الخطوات المبشرة بالخير نحو تسوية الصراع في ليبيريا. والمكاسب التي تحققت في ليبيريا لا يمكن تعزيرها إلا بدعم مستمر من المجتمع الدولي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليتسنى تنفيذ الجدول الزمني الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأخير، الذي انعقد في أبوجا، تنفيذا فعالا.

وعملية السلام في أنغولا تسير في مسارها الصحيح أيضا، وذلك كما يتضح من عملية إيواء المتحاربين ونزع السلاح، التي أوشكت الآن على أن تكتمل بعد عدة تمديدات. وتعلم الجمعية أيضا أن الحالة في أنغولا ناقشها قبل يومين فقط رؤساء دول أو حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية الجمع بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا - الحزب الحاكم والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. ولسوء الحظ، أن السيد جوناو سافيمبي، قائد الاتحاد الوطني، لم يحضر.

ومع ذلك، سيستمر بذل الجهود لإحلال السلام في أنغولا. وقد أثبت مؤتمر القمة الإقليمي المعني بأنغولا التزام قادة الجنوب الأفريقي القوي بحل الصراع في أنغولا. بيد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل المشاركة بغية ضمان حل هذه الحالة. ونحن نحث على الإسراع في دمج مقاتلي الاتحاد الوطني السابقين في جيش أنغولا الوطني لتعزيز عملية السلام. وتود زامبيا أيضا أن تحث السيد جوناو سافيمبي وقادة الاتحاد الوطني الآخرين على أن يكونوا أكثر تصميمًا على تنفيذ الالتزامات التي قطعوها في بروتوكول لوساكا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالممثل الخاص للأمين العام لأنغولا، السيد أليون بلوندين بيبي، للعمل الجيد الذي أنجزه في عملية السلام الأنغولية. إلا أنه سيكون من المهم، حتى بعد أن يحل السلام أخيرا في أنغولا، أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى هذا البلد في الميادين التي تيسر عملية الإعمار الوطني بسرعة، مثل إزالة الألغام.

ولا تزال مسألة الصحراء الغربية آخر مسألة لم تحسم من مسائل الاستعمار في أفريقيا. ويعتقد وفدي أن حكمة هذه الجمعية لن يستعصي عليها تذييل أية عقبات قد تعوق عملية الاستفتاء. لذلك، نود أن نناشد الأطراف

الصدد يؤيد وفدي بالكامل الدعوة إلى فرض حظر عالمي على استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها وبيعها في جميع الأوقات. ولهذا ستؤيد زامبيا خلال هذه الدورة للجمعية العامة، المبادرات الرامية إلى فرض هذا الحظر العالمي.

ومسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة تأتي بنا إلى مسألة الصراعات في مختلف بقاع العالم التي تدعى منظمنا بصورة متزايدة إلى حسمها. ويواجه المجتمع الدولي التحدي المتمثل في إحلال السلام في بلدان تكون فيها بين الفئات المتحاربة، في بعض الحالات، خلافات عرقية لا سبيل إلى حلها وأشكال أخرى من التعصب.

والمنطقة الأفريقية لديها حصتها المحزنة من هذه الصراعات التي أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد الناس وتعطيل الأنشطة الاقتصادية الحيوية. وبوروندي أحد هذه التحديات الكبرى. والتدابير التي أعلنتها في ١٧ أيلول/سبتمبر النظام العسكري للرائد بيير بيويا لعودة البرلمان في بوروندي إلى الانعقاد من جديد، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية، تمثل خطوات في الاتجاه الصحيح. بيد أن وفدي يود أن يؤكد أن تغيير الحكومة ينبغي ألا يحدث إلا عن طريق الوسائل الدستورية المقبولة دوليا. لذلك فإن حكومتي ستواصل حجب الاعتراف بنظام بيويا إلى أن تقام حكومة دستورية في بوروندي، والإجراء الفوري لبلدان منطقة البحيرات الكبرى لفرض جزاءات على بوروندي في أعقاب انقلاب ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ تستأهل الشناء من الأمم المتحدة. ولا شك في أن هذا الإجراء قد أجبر الحكومة العسكرية في بوروندي على استعادة البرلمان ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق برواندا، يشجعنا أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد شكلت أخيرا وأنها بدأت عملها. ومن المهم جدا أن يمثل أمام العدالة مرتكبو جريمة إبادة الأجناس في رواندا في عام ١٩٩٤. ومن شأن هذا أن يكون رادعا للآخرين الذين، بدون ذلك، قد تسول لهم أنفسهم ارتكاب جرائم مماثلة. وعودة جرائم إبادة الأجناس وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى الظهور ينبغي أن تكون مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي. ولا ينبغي السماح باستمرار هذه الجرائم، لأنها تنتهك حقوق الإنسان الأساسية وتضرب أسس النظام القانوني الدولي.

مزيد من إضعاف قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع المسائل الاقتصادية.

ومما يثير القلق لدى وفدي أن وكالات الأمم المتحدة وإداراتها تواجه تخفيضات في الميزانية نتيجة للأزمة المالية المستمرة التي تواجهها الهيئة العالمية. ويزيد من قلقنا أن الأمم المتحدة استهلكت في آذار/مارس من هذا العام عملية ستستمر لمدة عقد لتعزيز التنمية في أفريقيا من خلال مبادراتها الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. والأمم المتحدة، التي هي مركز تنفيذ المبادرة الخاصة، تحتاج إلى قدرات مؤسسية قوية. ومن المؤكد أن استمرار الأزمة المالية سيزيد من ضعف هذه القدرة المؤسسية.

إن المبادرة الخاصة تكمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الزامبي مثلما يكمل البرنامج الزامبي المبادرة. ونأمل أن يصدق نفس القول على البلدان الأفريقية الأخرى. ونشعر بسعادة خاصة أيضا لأن المبادرة الخاصة تعطي مكانا بارزا لبناء السلم وحل الصراعات والمصالحة الوطنية وتعزيز القدرة على الحكم في إطار خطة أوسع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الأفريقية. وكما هو معروف جيدا، كثيرا ما قوضت الصراعات التقدم الاقتصادي في أفريقيا.

وإذ يؤيد المجتمع الدولي تنمية أفريقيا، فإننا نلفت انتباهه ثانية إلى عبء الدين الخارجي الذي يعوق تنمية أفريقيا. والمبادرة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، يسلمان كلاهما، بأن العقبة الرئيسية أمام النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة هي مشكلة الدين الخارجي. ويتوقع وفدي أن يتسنى الاتفاق في المستقبل القريب على إجراء تخفيضات أكبر في الدين تتجاوز شروط نابلي. فالتخفيضات الكبيرة في الدين من شأنها أن تقطع شوطا طويلا نحو تيسير الادخارات والاستثمارات المحلية في أفريقيا، لا سيما في القطاعات الاجتماعية، مما يخفف من حدة الفقر والتدهور البيئي والاعتماد على المعونة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة السياسية في زامبيا. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، استهل بلدي عملية ديمقراطية قائمة على تعدد الأحزاب. وقد أوشكنا على نهاية فترة السنوات الخمس الأولى لنشر الديمقراطية. وستعقد زامبيا هذا العام

الرئيسية أن تتعاون مع الأمين العام في إيجاد حل لهذه المسألة.

وفيما يتعلق بالصومال، يساور وفدي القلق لأن المجتمع الدولي، كما هو واضح، لا يبذل جهودا لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة في هذا البلد. كما أن الحالة في الصومال لا تخدم السلم والأمن الإقليميين. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى التماس السبل والوسائل، من خلال الأجهزة المناسبة، لمساعدة فئات الشعب الصومالي على التعايش بعضها مع بعض، وبالمثل ندعو الأحزاب الصومالية إلى العمل من أجل تسوية سياسية حقيقية لتتسنى عودة السلام إلى هذا البلد.

إن الحالة في الشرق الأوسط مصدر خطر كبير على السلم والأمن الإقليميين. ونحث أطراف الصراع على عدم التخلي عن عملية السلام، التي تحققت من خلال تضحيات وعمل مضمّن، وإنما على العمل على توطيدها. والمجابهة العنيفة التي وقعت على مدى الثلاثة أيام الماضية تثير قلقا شديدا لنا. بيد أن زامبيا لا تزال تعتقد أن الأطراف ستستجمع الشجاعة الأدبية والإرادة السياسية اللازميتين للعودة إلى عملية السلام. وتعتقد زامبيا أنه ينبغي لحكومة إسرائيل الجديدة أن تحترم وتنفيذ الاتفاقات التي سبق أن تم التوصل إليها بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، وفقا لقواعد القانون الدولي، ليتسنى لعملية السلام أن تبدأ ثانيا وتكتسب زخما جديدا.

وقد واجهت الأمم المتحدة منذ إنشائها التحدي المتمثل في تيسير قيام تعاون اقتصادي دولي فعال. بيد أننا لم نصل بعد إلى مستوى مرض يمكن لبلدان العالم عنده السعي إلى تحقيق التنمية من خلال آليات هذه المنظمة. والتعددية مسألة لا يستغنى عنها لإدارة عملية عولمة الاقتصاد العالمي الدائرة الآن. والقضايا الرئيسية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر واستقرار أسعار العملة ومشاكل الدين الخارجي والتجارة الدولية والعمل على استقرار آثار السلع الأساسية، تتطلب ترتيبات تعاونية متعددة الأطراف دائمة.

ويأمل وفدي أن يؤدي العمل الجاري حاليا في الأمم المتحدة بشأن خطة للتنمية، وتعزيز الأمم المتحدة والطرائق المستقبلية الجديدة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى خلق إمكانيات للتنفيذ الكامل لأحكام الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة. ويحدو وفدي الأمل أيضا في أن لا يؤدي إصلاح مؤسسات بريتون وودز إلى

ديوغو فريetas دو أمارال للطريقة المثالية والممتازة التي ترأس بها الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

إن الطريقة الدينامية والفضة التي يوفي بها السيد بطرس بطرس غالي بمهمته بوصفه أميناً عاماً في ظروف صعبة تتسم بالقيود المالية، وبالحرور داخل الدول وفيما بينها، وبتعزيزه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تحظى بامتناننا العميق. وتعتقد حكومة بلدي أن سعادة السيد بطرس بطرس غالي قد اضطلع بالمساعي الضخمة لصيانة مستقبل الأمم المتحدة وفقاً لاحتياجات عالم اليوم وتطلعاته.

وكما يعلم الأعضاء، فإن شعب جمهورية سورينام قد انتخب قيادة سياسية جديدة للبلد عن طريق انتخابات نزيهة وحررة وسرية في ٢٣ أيار/ مايو و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ استناداً إلى حقه الديمقراطي الأساسي. وللتدليل على هذه العملية الديمقراطية، فإنني أمثل أمام الجمعية باسم حكومتي وشعبي بصفتي الرئيس المنتخب حديثاً لجمهورية سورينام.

وتعتقد حكومتي أن التحدي الرئيسي الذي نواجهه هو المهمة الصعبة لعكس مسار النزعة الحالية نحو التفكك الاجتماعي للأمة وتحويلها إلى عملية لبناء الأمة، ولتوفير التوافق الاجتماعي.

والحاجة إلى ذلك تزداد إلحاحاً حيث أن سورينام بها عدد قليل من السكان يتكونون من مجموعات عرقية وأصلية مختلفة، وأن ظروف المعيشة قد تدهورت تدهوراً كبيراً بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان وإحدى المشاكل الأساسية في مواجهة هذا التحدي تكمن في تنمية اقتصاد متنوع لا يعتمد على قطاع اقتصادي واحد فقط ولا حتى على بلد مانح واحد.

ولكي تكفل أن يتمتع شعبنا فعلاً بحقوق الإنسان بالمعنى الأوسع للكلمة سنقيم نظاماً اجتماعياً يركز الاهتمام على حصول كل مواطن على الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي؛ وخلق مجتمع تتساوى فيه طيبة الحياة للجميع ويصان فيه الوثام؛ وتوفير فرص أكبر للمرأة السورينامية لكي تطور قدراتها وتشارك في الهياكل الاجتماعية؛ وكذلك على تعزيز رعاية الطفل السورينامي بالمعنى الأوسع للكلمة؛ وتلبية الاحتياجات الأساسية للناس، مثل المواد الغذائية، والرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والنقل العام، وإمدادات المياه، والعمالة، والطرق الصالحة،

انتخابات رئاسية وبرلمانية في ظل ظروف استقرار سياسي راسخ. ونحن مصممون على صون هذا الاستقرار لضمان أن يسود السلام أثناء فترة الانتخابات. وحركة الديمقراطية المتعددة الأحزاب، التي تدير الحكومة حالياً، تدين إدانة قاطعة جميع أشكال العنف السياسي وعدم التسامح.

ولا توجد في زامبيا أزمة سياسية. وشعب زامبيا يواصل حياته اليومية في سلام وأمن وثقة كاملة في العملية السياسية في البلاد. ولإثبات حسن النية في إدارة العملية الديمقراطية، دعت حكومة زامبيا مراقبين دوليين للمشاركة في رصد انتخاباتنا، بالإضافة إلى راصدي الانتخابات المحليين. ونرغب أن يشارك أكبر عدد من الراصدين في هذه العملية التي تستهدف توطيد الديمقراطية.

وتعتقد زامبيا أن مُثل الأمم المتحدة لا غنى عنها لتنمية روح المشاركة بين البلدان، لذلك، فإن الواجب الأعلى الملقى على عاتقنا جميعاً هو تعزيز هذه المُثل وإعلاء شأنها. وفي هذا السياق، أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد ثانية على إيمان وفدي بمُثل الأمم المتحدة.

خطاب فخامة السيد جول ألبرت ويجنبوش، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد جول ألبرت ويجنبوش، رئيس جمهورية سورينام إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية سورينام، فخامة السيد جول ألبرت ويجنبوش، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ويجنبوش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي في تهنئتكم تهئة حارة، سيدي، باسم جمهورية سورينام حكومة وشعباً على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأتعهد باسم وفدي بأن أقدم لكم دعمنا الكامل في اضطلاعكم بمسؤوليات منصبكم الجسيمة والمثقلة بالتحديات. وأود أيضاً أن أشيد بالسيد

من بين أهم خصائص عصرنا، هذه المرحلة الانتقالية التي نمر بها والتي برزت فيها أفكار جديدة وقوى جديدة وقيم ومعايير جديدة تركت بصماتها على السياسات الوطنية والدولية، وعلى الاقتصاد الوطني والدولي، وعلى تشكيل العلاقات الدولية وجوهرها. والأمم المتحدة التي تلعب دورا حاسما في تحديد العلاقات الدولية وتهيئة الظروف المؤاتية للسلام والاستقرار والتنمية، تجسد هذه العملية الانتقالية.

وعند النظر في الحاجة إلى إعادة تحديد دور ومهام الأمم المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، يتساءل البعض ما إذا كانت الأمم المتحدة سيظل لها دور في الساحة الدولية. وترى سورينام أن الأمم المتحدة، كمركز للعلاقات المتعددة الأطراف، دلت على قدرتها على القيام بدور فريد في تحقيق التطور الإنساني الشامل على الصعيد العالمي. ودلت أيضا على قدرتها الاستثنائية على إعطاء الأولوية للمثل والطموحات المكرسة في ميثاقها، بل الواقع أنها برهنت على فعاليتها في مواصلة مهام أساسية مثل صون السلم والأمن والنهوض بالتنمية.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن استمرار وجود الأمم المتحدة كمركز للمناقشة متعددة الأطراف والعمل متعدد الأطراف مسألة لا غنى عنها. غير أننا نسلم بالحاجة إلى إعادة تحديد وظائفها. فأولا، توجد حاجة واضحة إلى إصلاح هيكلها البيروقراطية لجعلها أكثر فعالية وكفاءة، وأكثر تواءما مع طموحات أغلبية سكان العالم. ثانيا، علينا أن نتقيد بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بتقديم الأموال اللازمة لها لكي تؤدي وظائفها كما يجب، حتى وإن كان من المحتمل إعادة النظر في الجدول الحالي للأعباء المقررة.

ونعتقد أننا إذا اعتبرنا الأمم المتحدة قطارا يتحرك على مساري السلام والتنمية، فلا بد للبشرية من أن تحتضن منظمنا التي ستساعدنا على المضي قدما نحو القرن الحادي والعشرين.

وفي عشية الألف الثالثة، يتحتم على المجتمع الدولي أن يبحث عن حلول للمشاكل الملحة، وأكثرها إلحاحا مشكلة الفقر المدقع. والالتزامات الرسمية التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وإعلان سنة ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر، وتسمية الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ العقد الدولي للقضاء على الفقر، كلها أمور تحظى بدعمنا الكامل. وهناك أدلة في كل أنحاء

والطاقة بأسعار ميسرة؛ وضمان حماية الممتلكات عن طريق توفير الأمن الكافي.

وحكومة سورينام تدرك أن الوفاء بهذه المهام يتطلب بذل جهود ضخمة من جانب الحكومة نفسها ومن جانب جميع السكان. وفي هذا المسعى سنعمل على إضفاء الصبغة اللامركزية على الإدارة في مجالي الإدارة والميزانية عن طريق تعزيز الديمقراطية الموجهة إلى الناس بإفساح مجال التطور أمام الديمقراطية القائمة على المشاركة.

وسيستمر الاهتمام بإضفاء الصبغة اللامركزية على التشريع والإدارة لتيسير التنمية الإقليمية والمحلية، مع المشاركة الكاملة للهيكل الإقليمية والمحلية. وسنوفر الظروف اللازمة لاتباع نهج موحد للتنمية في المقاطعات وفي الداخل بحيث نقضي على نقص التنمية في تلك المناطق. ونحن ندرك إدراكا كاملا أن مسؤولية تحقيق هذا الهدف تقع بصفة أساسية على عاتق حكومة سورينام وشعبها. غير أننا نسلم بأننا نعيش في عالم أوسع، وفي فترة تعطي فيها أهمية جوهرية للاحتفاظ بعلاقات ودية. ووفقا للقانون الدولي، وبناء على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز، ستقيم سورينام وتحتفظ بعلاقات مع الدول الصديقة ومع المنظمات الدولية والإقليمية في كل أنحاء العالم.

وسوف نحافظ، بل ونرسخ علاقاتنا الوثيقة مع البلدان المجاورة لنا من وجهات النظر التاريخية والثقافية والجغرافية، وبخاصة مع فرنسا والبرازيل وغيانا، ومع فنزويلا ومملكة هولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفضلا عن ذلك سنعزز جهودنا من أجل الاندماج التام في منطقتنا دون الإقليمية، وفي منطقة الكاريبي الأوسع، وفي الأمريكتين، عن طريق عضويتنا في الجماعة الكاريبية ورابطة الدول الكاريبية، ومن خلال مشاركتنا في منطقة التجارة الحرة التي ستنشأ في عام ٢٠٠٥.

وهذا النهج يتطلب موقفا أكثر توجها إلى الناحية العملية في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، مع مراعاة مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والمصلحة العامة وحماية سيادتنا الوطنية.

في الكفاح ضد المخدرات، دخلنا في اتفاقات تعاون مع العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخاصة مع الدول المتاخمة لسورينام. وفي هذا السياق، أود أن أؤوه بالتعاون الذي أُرسي مؤخرًا والذي حظي بتقدير كبير، بين سلطات الشرطة في سورينام ووكالات إنفاذ قوانين المخدرات بحكومة الولايات المتحدة الأمر يكية. إلا أن إيجاد حل كاف لمشكلة المخدرات يعتمد بقدر غير قليل على ما إذا كنا سنولي اهتمامًا متكافئًا لجانب العرض والطلب لهذه الظاهرة.

إن حكومة بلدي، بينما تمنع الفكر في المسائل التي تواجه عالمنا، وفي مواجهة التحديات العديدة لتحقيق تضامن عالمي، تود أن تعرب عن قلقها العميق بشأن التطورات في الشرق الأوسط، التي أسفرت عن وقف عملية السلام التاريخية تقريبًا. ونأمل أن تنجح الأطراف المعنية والمجتمع الدولي في إعادة عملية السلام إلى مسارها. ولا بد من تفادي آلام سفك الدماء وفقد الأرواح، وليست هناك بدائل عن الحوار والسلام.

ومن دواعي شرفي الكبير أن أتاحت لي فرصة مخاطبة هذه الهيئة بشأن عدد من المسائل ذات الأهمية الكبرى لجمهورية سورينام حكومة وشعبًا. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددًا على التزامنا بالإسهام في إنشاء نظام عالمي جديد يتميز باستئصال الفقر ويقوم على توزيع أكثر عدلاً للثروة وعلى مناخ يبشر بالسلام والتحسين الشامل لنوعية الحياة على هذا الكوكب الجميل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحَب السيد جول ألبرت ويجنبوش، رئيس جمهورية سورينام من قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

##### المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد بنما والرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة السيد خورخي إلويا.

العالم على أن مشكلة الفقر ستؤدي، إن لم تعالج معالجة كافية، إلى تنافر اجتماعي وفوضى اقتصادية وسياسية، وستصبح تهديدًا للسلام والاستقرار الوطنيين والدوليين، مما يؤثر سلبًا على النمو وعلى توطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مابيلانغان (الفلبين).

ولیکن مفهومًا أن كل الجهود المبذولة لمكافحة آفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة لن تكون مجددة ما لم نشكل جبهة موحدة لاستئصال الفقر.

ولقد اجتذبت سورينام انتباهًا دوليًا غير متوقع بتصميمها على تسخير مواردها من الأخشاب من أجل تنمية شعبها. وتدرك حكومة بلدي مدى قلق المجتمع الدولي من النتائج المحتملة للاستخدام غير المستدام لأحراجنا. فثمة أمثلة كثيرة في كل مكان في العالم على ما لا يجوز لنا أن نفعله، وقد تعلمنا من تلك التجارب.

وبغية إقامة توازن سليم بين احتياجاتنا الفعلية من أجل التنمية واحتياجات الأجيال المقبلة، سنتقيد حكومة سورينام بالالتزام الذي عبرت عنه بإسهامها في مؤتمر ريو المعقود عام ١٩٩٢، والاستقصاءات والمداولات اللاحقة التي جرت على مختلف مستويات المجتمع بالاشتراك مع المستثمرين الأجانب. وفي كل هذه المساعي سنواصل توخي الحذر، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح المستثمرين المحتملين، ومصالح سكاننا الأصليين، وضرورة حماية مصالح الأجيال المقبلة.

ويحدونا الأمل في أن يلتزم المجتمع الدولي أيضًا بتعهداته بتوفير المساعدة التكنولوجية والمالية اللازمة، وبذلك يسهم في تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاجتماع الاستعراضي القادم المتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

إن حكومة جمهورية سورينام تشعر بقلق عميق حيال مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لأنها تفرض مشاكل أمنية خاصة على بلدان، مثل سورينام، لا تملك الموارد الكافية لحراسة شواطئها التي تمتد مئات الأميال ومناطق شاسعة من الأراضي قليلة السكان. وبالتالي، وكجزء من سياستنا القائمة على أقصى درجات التعاون

إن حكومة بنما تهتم اهتماما خاصا بإبلاغ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية في المجتمع الدولي بشأن الاستعدادات التي تقوم بها بنما، بوصفها دولة ذات سيادة، لتحمل جميع المسؤوليات الناجمة عن نقل الإدارة النهائي في عام ١٩٩٩، للقناة الموصلة بين المحيطين وذلك وفقا لأحكام معاهدات توريوخوس - كارتز.

وقبل عام من عقد المؤتمر، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة بنما تعمل بجد بشأن الاستعدادات، وتدفع بالمشاورات مع المنظمات الدولية والبلدان الصديقة لضمان المشاركة الهامة. وإن مؤتمر قناة بنما سيكون عالميا من حيث الاشتراك فيه؛ كما سيكون عالميا لأن بنما، بطابعها العالمي وتقاليدها البوليفارية، ترى أن النقل البحري الدولي ينبغي أن يكون مفتوحا بلا عائق أمام جميع أعلام العالم على قدم المساواة في ظل نظام محايد وعالمي يجبرنا جميعا على ضمان استخدامه سلميا، مع مراعاة التوسع في التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي.

إن العصر الذي نعيشه عصر تبدو فيه الدول أكثر ارتباطا من ذي قبل، وتتاح فيه فرص هائلة لتحسين ظروف المعيشة للجميع. وفي الوقت نفسه، فإن وجود اختلالات وعقبات ومخاطر عديدة يعطي الحكومات والشعوب مبررا للقلق.

إن إنجازات العلم والتكنولوجيا والتجارة غير العادية، لم تعد وحدها ذات طابع عالمي، بل إن الجوع وتدهور البيئة أصبح لهما أيضا طابع عالمي. فلا تزال توجد حتى الآن حالات وطنية ودولية تتميز بإنكار القيم الأساسية وتؤثر تأثيرا ضارا على حقوق الإنسان وحرية الناس. وهناك تباينات متزايدة بين أعضاء مجتمعاتنا وبين الأمم وتوجد إلى الآن أوجه إجحاف في بعض جوانب العلاقات الدولية. والاتجار بالسلاح والمقاومة العلنية أو الخفية للاتفاقات والمبادرات التي ترمي إلى عكس اتجاه سباق التسلح، علامات تدل على أن المواقف النفعية لا تزال سائدة إلى حد الإضرار بآمالنا في السلم والاتفاق وطموحاتنا في التنمية المستدامة. وهناك تعاون بين الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة التي تتخطى الحدود الإقليمية ويغذي كل منها الآخر على مستوى دولي لا مثيل له في استغلال الأوجه المتعددة لاستعمال المخدرات الذي يهدد البشرية كلها.

السيد إلويا (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن وفد بنما يود أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه التهاني الحارة جدا للرئيس. إن انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، الذي هو جدير به تماما، يشهد على مهاراته وقدراته الشخصية، وفي الوقت نفسه يعكس التقدير الذي تحظى به ماليزيا - وهي عضو بارز في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - بين أسرة الأمم.

ويسرني أيضا غاية السرور أن يرأس هذا الجزء من جلستنا زميلنا من الفلبين، السفير مابيلانغان.

واسمحوا لي بهذه المناسبة الرسمية أن أشيد برجل الدولة البرتغالي الموقر ديوجو فريetas دو أمالال، الذي ترأس الدورة الخمسين التاريخية بحكمة بالغة واتزان وروح إنسانية، وأضاء بفكره عملية الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة.

لقد اقترحت بنما في الدورة الخمسين للجمعية العامة، بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا، أن تشارك الأمم المتحدة والبلدان المعنية مشاركة حاسمة في عقد المؤتمر العالمي لقناة بنما، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وبهذه المناسبة اعتمدت الجمعية القرار ١٢/٥٠ عام (١٩٩٥) والذي في منطوقه:

"تحت الأجهزة المختصة والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، على دراسة إمكانية تقديم المساعدة لتنظيم المؤتمر العالمي لقناة بنما في حدود الموارد الحالية." (القرار ١٢/٥٠، الفقرة ٣)

وفي الفقرة الأولى من منطوق القرار ذكرت الجمعية أنها:

"تؤيد مبادرة حكومة بنما بشأن عقد المؤتمر العالمي لقناة بنما، بمشاركة الحكومات والهيئات الدولية والمؤسسات الأكاديمية العامة والخاصة والمستعملين البحريين وشركات النقل البحري الدولية، للنظر معا في الدور الذي ينبغي أن تؤديه قناة بنما في القرن الحادي والعشرين." (المرجع السابق، الفقرة ١)



المتحدة أدت إلى تكريس تلك الحقوق في نصوص ملزمة قانونا، وفي إعلانات وبرامج عمل وصفتها المؤتمرات الكبيرة التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، ويشجعنا أن ذلك التكريس يشمل الآن حقوق التضامن في سياق المشاكل المتعلقة بالبيئة والسكان والمجتمع وقضايا المرأة والإسكان.

وتعي حكومة بنما التفاعلات المعقدة التي تثير الجدل بين السلم وحقوق الإنسان والتنمية. والرغبة في كفالة الطابع الديمقراطي الفعال في الحياة الوطنية وفي النهوض بالتنمية تعتبر من صميم الأنشطة التي تضطلع بها حكومة بنما لصالح الأطفال والشباب والمرأة والسكان الأصليين والريفيين والمعوقين وبعض المجموعات الحضرية المحرومة بصفة خاصة.

والأنشطة الحكومية التي تتصل بتنفيذ منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر المعني بالمرأة في بيجين تعتبر التزامات يعززها شعورنا بارتياح له ما يبرره بشأن المؤشرات المشجعة في بنما فيما يتصل بالنهوض بالمرأة. والتوكيد في تنفيذ هذه الالتزامات ينصب حاليا على قطاع المرأة التي تعيش في ظروف صحية وسكنية وتعليمية غير مؤاتية والتي لا تشارك في الحياة السياسية.

وفي سياق هذه الجهود المستمرة المتجددة لإيجاد أفضل الحلول للمشاكل الوطنية يود وفد بنما أن يعرب عن شكره وتقديره للأمين العام على الأنشطة التعاونية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنما بوصفه عنصرا ميسرا محايدا معترفا به لتشجيع التوصل إلى توافق آراء وطني بشأن قضايا قناة بنما. وتبين النجاحات التي تحققت بالفعل في هذا الميدان أن أعمال منظومة الأمم المتحدة في بنما فعالة ولها أثر حقيقي على حياة الأمة.

قبل ثلاثة أشهر، صدقت بنما على اتفاقية قانون البحار التي يصبح تنفيذها أكثر فعالية بعد إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار. وبنما، باعتبارها بلدا بحريا، ترحب بهذه التطورات التي تبشر بالخير وتأمل أن تتحقق إنجازات أخرى في مجال تطبيق الاتفاقية.

وحكومة بنما تتوقع الكثير من مشاركتها في المستقبل في عضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة

هذه الشواغل سيطرت على جدول أعمال فريق ريو في اجتماع القمة العاشر الذي عقد قبل شهر في كوتشابامبا في بوليفيا. وكان هذا الاجتماع فرصة لنبيين على أعلى مستوى سياسي ممكن التحديات الخطيرة التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي وصلت معدلات مستوى الفقر فيها إلى درجات مزعجة على الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها حكوماتنا للتخفيف من حدة الفقر وتخفيض هذه المعدلات.

وفي ذلك الاجتماع أشارت حكومة بنما - وأؤكد هذا الكلام مرة أخرى هنا في هذا المحفل - إلى أن الفقر والفساد قوتان ضخمتان تهددان الديمقراطيات في القارة. وفي تلك المناسبة قال السيد ارنستو بيريز بالادارس رئيس بنما ما يلي:

"عندما تباشر الأمم مغامرات سياسية بمعزل عن النظم المؤسسية فإنها لا تفعل ذلك لأنها ترفض من الناحية النظرية فوائد الديمقراطية ولكن لأنها تربط بأسها بالنظام الذي تعيش في ظلّه... ولهذا السبب وإلى أن تصاحب المفاهيم الجديدة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين البلدان اليوم، والديمقراطية الموجودة في جميع أنحاء القارة، استثمارات في القطاعات الاجتماعية وتحديث حقيقي في التعليم يساعد في سد الفجوة، فإن قطاعات السكان التي أصابها الضرر من جراء الفقر سترفض في نهاية المطاف ما نعتقد اليوم هنا وبحق أنه ينبغي أن يكون القيم الدائمة للمجتمعات الحديثة".

ولهذا السبب نود أن نكرر تظهننا لمشاكل الجوع والفقر وتعاطفنا مع البلدان التي تعاني منها في مناطق أخرى، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا التي تقع غالبيتها في افريقيا وبعض بلدان منطقتنا السهلة التعرض للخطر بصفة خاصة. وأيا كانت وجهة النظر المختارة لدراسة القضايا الكبيرة التي يتضمنها جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، ينبغي لنا دائما أن نتناول تلك القضايا برغبة صادقة في التصدي لها بطريقة ملائمة.

إن تنظيم الحياة الاجتماعية يفترض دائما وجود رؤية وإجراءات طبيعية وقد أثبتت الأمم المتحدة قدرتها على أن تقدم للمجتمع الدولي مجموعة من القواعد تعتمد فعاليتها على التطبيق العالمي لها. والمناقشة الأساسية التي تدور في مجال حقوق الإنسان منذ إنشاء الأمم

المناقشات، والمفاهيم والنهج وتوافق الآراء والمواقف حول مسألة المخدرات غير المشروعة وما يتعلق بها من جرائم. وقد أحرزت حكومة بنما تقدماً كبيراً في تطوير الاقتراح المقدم في إطار مجموعة ريو بإنشاء مركز متعدد الأطراف في بنما لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات وما يترتب عليه من جرائم.

ويسعدنا أن نعلن عن الإجراء الأخير للمحادثات الدولية الأولى حول إنشاء ذلك المركز التي دارت في بلدنا وشاركت فيها إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وبنما. وقد اتفقنا في هذا الاجتماع على عقد اجتماع آخر في كانون الأول/ديسمبر لاتخاذ قرارات حول نموذج التدريب الوارد في خطط معهد الأبحاث والتدريب المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والجرائم المرتبطة به. وسيعقد اجتماع آخر في بداية عام ١٩٩٧ لدراسة النموذج التشغيلي لوسائل مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والجرائم المرتبطة به واتخاذ قرار بشأنها، وهو ذو طابع مدني أساساً ويتعاون مع القوات المسلحة التي ستقدم دعماً إضافياً.

وتقدم حكومة بنما، في ذات السياق، دعمها لنضال المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب وتضامنها معه. فالنشاط الإرهابي، مهما كان التفكير الذي يستند إليه، إجرامي وغير أخلاقي ويتجاوز جميع الحدود. وليس له من مبرر سوى التعصب. إن الإرهاب هو صورة من صور الجحيم، عديم بطبيعته بلا مبرر وهو قادر على سحق الحرية الإنسانية وحصاده المخيف هو حياة الأبرياء.

وتولي حكومة بنما اهتماماً خاصاً بموضوعات أخرى مطروحة على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. وتضرب علينا المفاوضات الجارية بشأن وضع "خطة للتنمية" ألا نكتفي بالكلام عنها، بل أن نعمل أيضاً، مدفوعين بواجب التعاون الدولي الذي يلزمنا جميعاً بوصفنا أفراداً ومجتمعات. وينبغي القيام بمهمتنا المشتركة وهي التنمية المستدامة عن طريق المشاركة في المسؤولية. ولهذا السبب نرحب بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء بإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي سياسياً. وما نحن بحاجة إليه هو توفر الإرادة السياسية لتزويد الأمم المتحدة "بخطة للتنمية" لا تقصر التنمية على جانبها الاقتصادي: فبالرغم من ضرورة هذا الجانب فإنه غير كاف. فالتنمية ينبغي أن تشكل أيضاً الجانب الأساسي من الرفاه المشترك وأن توضع في خدمة

للبيئة وفي لجنة التنمية المستدامة. ونعتزم أن نقدم إسهامنا وأن نؤكد التزامنا بالتغلب على مشاكل البيئة. وتكتسي المسائل المتصلة بالتنوع البيئي أهمية استراتيجية ولذلك تأمل حكومتي أن يتم توفير أموال إضافية جديدة لتعزيز الأنشطة التي تبذل في هذا الميدان. ويحدونا نفس الأمل فيما يتعلق بالتغير المناخي وطبقة الأوزون والتصحر والمحافظة على الغابات.

وفي ميدان السلم والأمن الدوليين نؤكد من جديد اتفاقنا مع الحكومات التي تطالب بالحظر الكامل لإنتاج واستخدام ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد، والاتجار بها. وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعت عليها بنما، فلا نزال نتمسك بوجهة النظر التي أعربنا عنها في السنوات الماضية. وفي هذا الصدد نرحب بالمبادرة التي تقدمت بها البرازيل بجعل نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. هذه المبادرة الجديرة بالاحترام هي إضافة إلى الجهود التي تبذلها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، والتي بدأت بالتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو والتصديق عليها.

ولما علمت حكومتي بإجابة محكمة العدل الدولية على الطلب المقدم من الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، رحبت بتأييد هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لإجراء مفاوضات بشأن حظر الأسلحة النووية بما في ذلك حظر إجراء تجارب الأسلحة النووية. وقد وقعنا على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية على أساس أنها تتضمن التزاماً من جانب دول العالم بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد أيدت بنما دائماً أولئك الذين يؤمنون بأنه لو خصص جزء من الأموال التي تبتلعها صناعة السلاح لمكافحة الفقر والجهل والمرض، فستحدث تغييرات إيجابية على وجه الأرض قاطبة.

لقد أعربت بنما بالفعل في الأمم المتحدة عن موقفيها تجاه مشكلة المخدرات وعن آرائها فيها، وقد فعلنا ذلك مؤخراً أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في حزيران/يونيه. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد تأييدنا لمبادرة المكسيك التي شاركت مجموعة ريو في تقديمها بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨، مما يوفر الفرصة لتحديث مختلف

(١٩٩٦) الصادر يوم السبت، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد دعا المجلس إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال التي أدت إلى تفاقم الحالة التي تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وإلى التراجع عن تلك الأعمال. كما دعا المجلس إلى ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم. ودعا أخيراً إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساسها المتفق عليه وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، كل في حينه.

وهناك أمر آخر يبعث على قلقنا ويتعلق بالشعب الصيني، وهو شعب تربطه ببنما علاقات منذ زمن مبكر جداً في القرن الماضي. وقد استفاد بلدي من الهجرة المتواصلة التي أسهمت، عن طريق إقامة خط سكة حديد عابر للمحيطين والقناة، في تنميتنا وتشكيل هويتنا الوطنية. وهذه العلاقات العميقة الجذور المستمرة التي تربطنا بالشعب الصيني قد عززت تأييد أمتنا وحكومتنا لمبدأ عالمية الأمم المتحدة، وتقيم بنما علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين، وترى أن عليها أن توضح أن هذه العلاقات مثمرة ومفيدة. وتتسم هذه العلاقات على الدوام بالاحترام وتستجيب لمصالح واحتياجات الجانبين وتجسدها. ولهذا نشعر أن العلاقات بيننا نموذجية بأفضل معانيها.

ومن جهة أخرى، ستتولى بنما في غضون سنوات قليلة مسؤوليتها الكاملة عن القناة التي تربط المحيطين. وفي إطار تلك المسؤولية، يتعين على بنما أن تسلّم بأن جمهورية الصين الشعبية من المستخدمين الرئيسيين لهذا المجرى المائي من حيث عدد السفن التي تمر منه ومن حيث حجم الشحنات التي منشأها جمهورية الصين الشعبية أو التي تتجه إليها. ومما يشجعنا أن كثيراً من المواطنين الصينيين والشركات الصينية على جانبي مضيق تايوان يعيشون ويعملون في ونام في بنما حيث اكتسبوا احترام أهل بنما ومحبتهم بسبب اجتهادهم وجديتهم في العمل. ونحن مقتنعون بشرعية المبدأ القائل بوجود صين واحدة، ونؤكد من جديد دعمنا للجهود التي يبذلها الطرفان من أجل توحيد الشعب الصيني. ونكرر تأكيدنا على اقتناعنا بأنهما سيحققان ذلك الهدف في إطار الاحترام المتبادل الذي يساعد تدريجياً في بناء الثقة بين الطرفين، ويهيئ بيئة مؤاتية لإعادة توحيد الصين.

ولمسألة إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وغير ذلك من المسائل ذات الصلة أهمية لا جدال فيها

الأهداف التي يتفق عليها الجميع بوعي منهم، وهي أهداف تثري حياة الجميع وتعزز القدرة الإبداعية لكل فرد وتكمن في أعماق البعد الإنساني الذي يتضمن إيمان المرء بنفسه ويمهد الطريق للتقدم.

وأياً كان المنهج الذي يتبع في تناول المسائل الأساسية المطروحة على جدول أعمال هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، فإن الإنسان، بأمله ومعاناته وبما يعترضه من عقبات ويتاح له من فرص وهو يعمل على تحسين نوعية حياته، جدير به أن يحتل دائماً مكان الصدارة. وعلى الرغم من الوضوح الباهر الذي ندرك به هذه الحقيقة المؤكدة، فإننا فيما يبدو نغفل أحياناً عن حقيقة أن الفرد الإنساني هو محل التركيز النهائي لهذه المنظمة ولجميع الاتفاقات وخطط العمل التي نتوصل إليها في إطارها والتي تنبع منها. ومن الخلق بجمع قراراتنا أن تستهدف تلبية مطالب واحتياجات ومتطلبات واهتمامات الجنس البشري.

ويقتضي ذلك إعادة تنشيط الجانب الأخلاقي للأمم المتحدة. ويقدر وفدي مساعي الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي - فقد كرس موهبته التي لا يرقى إليها الشك وجهوده في خدمة المنظمة. إن نزعة الدولية التي لا يريم عنها والتزامه بالسلام والتنمية العالميين يعينان أن بنما يسرها أيما سرور أن تعرب عن تقديرها لما يقوم به من جهد.

وقبل عام كنا نرحب بالجهود التي بذلها رجلان عظيمان كانا يناضلان بلا كلل لتدعيم أسس اتفاقات السلام والمضي قدماً على طريق التعايش السلمي في الشرق الأوسط. واليوم لم يعد واحد من هذين الرجلين موجوداً بيننا. وتود بنما أن تشيد بذكرى اسحاق رابين بعد وفاته، فهو شهيد عملية السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، اللذين تربطهما بشعبنا وحكومتنا روابط الصداقة العميقة لأن أبناء هذين الشعبين يعيشون معاً على أرضنا ويساعدون على بناء بلد أفضل. واليوم إذ يلتقي الاقتتال بين الأشقاء بالشعبين في أتون الأحزان، فإن بنما تؤكد مجدداً تأييدها لجميع المبادرات والقرارات التي ستعزز السلام وتشجع على التسامح.

إننا نشعر بقلق شديد إزاء الأحداث التي جرت نتيجة التغيرات التي أجريت في الأماكن المقدسة في القدس، والتي أشار إليها مجلس الأمن في قراره ١٠٧٣

منفتحين على العالم. ومن الواضح أن يكون هذا الانفتاح تجاريا ولكن الأهم من كل شيء إنه انفتاح ثقافي.

واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ستكون بنما أشد دمجا في العالم نظرا لأنها ستكون قادرة على أن تستخدم بحرية كامل أراضيها لتتكامل دولتها. وسيتم علينا عندئذ أن نتصدى للحاجة الهائلة إلى أن نستخدم استخداما كاملا إمكانياتنا وقدراتنا، وأن نمارس ممارسة كاملة حقوقنا ونفي بمسؤولياتنا. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ستعم الأمة البنمية فرحة غامرة يفيها ما حدث من امتزاج في عروق أبنائها وأرواحهم بين الماضي والمستقبل، ونضالات الأجيال، والبهجة والمعاناة، والمساعي العديدة التي تحمل جميعها نفس الاسم، وهو الاسم الذي يشير إلى هدف مشترك ومهمة وحيدة ولدت في أوقات كثيرة الحماس وحتى البطولة.

وفي القرن الحادي والعشرين، ستظل بنما بلدا صغيرا. ولكن الفارق سيكون، وأكرر القول، الاندماج الكامل للدولة البنمية في أرضها، أي الالتقاء البسيط وإن كان عميقا وبعيد الأثر للأمة على كامل أرضها. وسيؤدي وجود المجري المائي الذي يربط المحيطين، وهو قناة بنما، في تلك الأرض، إلى حفزنا على مواصلة جهودنا ومضاعفتها وتعميقها من أجل وضع النهج والمؤسسات المناسبة لاستكمال حياتنا السيادية بوصفنا أمة ولتسهيل الوفاء بمهمتنا العالمية. وستؤدي نزعتنا العالمية تلك إلى تمكيننا من الاستمرار في المشاركة في الحقائق الواقعة في عالم تسوده العولمة والتكافل، بغية جعله مصدرا للإثراء المتبادل والانفتاح والتخلي بروح المبادرة والإبداع.

ومن قبيل الصدف التاريخية الميمونة أن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية قرر يوم الأربعاء الموافق ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قبول تقرير هيئته الفرعية فيما يتعلق بانضمام بنما، مما كفل دخولها بوصفها عضوا كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية. ونحن نرحب بحقيقة أنه بانضمام بنما تكون جميع البلدان الموجودة في منطقة أمريكا اللاتينية قد أصبحت أعضاء في تلك المنظمة.

ونحن جميعا نتوق إلى رؤية أمم متحدة تكون مستعدة للتعامل مع مشاكل الحاضر والمستقبل. وتأمل بنما في المساهمة في التوصل إلى توافقات حيوية في الآراء، كما تتوق إلى الاشتراك في عملية التجديد اللازمة للأمم المتحدة. وباعتباري من الذين خاضوا التجربة البنمية منذ إنشاء الأمم المتحدة، فقد اشتركت شخصيا في الآلية

بالنسبة للأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لمسألة تعزيز دور الأمم المتحدة. ومما لا يمكن قبوله محاولة تغيير عضوية مجلس الأمن فقط استنادا إلى ميزات أساسية مفترضة تجعل بعض البلدان أنسب من غيرها للانضمام إلى أجهزة صنع القرار ولشغل مقاعد في مجلس الأمن. ونظرا للوظائف التي يؤديها مجلس الأمن، والأحوال السائدة اليوم، والتزامنا الأدبي بمستقبل الأمم المتحدة، فإننا ندعو إلى إجراء إصلاح للمجلس يتيح تمثيلا إقليميا، وزيادة في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وتوزيعا منصفيا للمقاعد.

وتعتبر حكومة بنما المقترح الإيطالي نهجا ديمقراطيا يستجيب للشاغل الذي تثيره مسألة التمثيل. ومما يشجعنا الرغبة في التفاوض، بهدف التوصل إلى توافق آراء، التي عبّر عنها وزير خارجية إيطاليا من هذه المنصة في الأسبوع الماضي. وبالنسبة لمسألتي إصلاح مجلس الأمن وتعزيز دور الأمم المتحدة، ينبغي أن تتولى أفضل الأفكار الممكنة وأنبيل المقاصد الدور الفعال. فنحن نود أن نرى مجلسا للأمن أكثر فعالية وأوسع تمثيلا. ونود أيضا أن نرى فرص المشاركة في أعمال الأمم المتحدة تسير جنباً إلى جنب مع مسؤولية العمل لكفالة السلم والأمن الدوليين، وأن ينظر إلى المسألتين من منظور علاقتهما بالديمقراطية والتنمية. وقد قررت حكومة بنما أن تؤكد مجددا تأييدها لحصول اليابان وألمانيا على مقعدين دائمين في مجلس الأمن.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أفي بواجبي بوصفي أحد أبناء بنما فأكرر التأكيد أمام هذه المنظمة العالمية على أن بنما تقف على استعداد لتولي السيطرة السيادية على قناة بنما في عام ١٩٩٩ مع كل ما يقتضيه ذلك من مسؤوليات إدارية وتشغيلية وأمنية في إطار التنفيذ الكامل لمعاهدات توريوخوس - كارتر. وسوف يتزامن اضطلاع أبناء بنما بالمسؤولية الرئيسية عن إدارة قناة بنما مع حلول القرن الحادي والعشرين. وسنسير قدما بعزم وتصميم نحو الألفية الجديدة، متطلعين إلى مستقبل مبشر بالخير، يصبح فيه من الواضح أن مهمة بنما العالمية لم تتراخ قط، ونحن نؤكد مجددا بقوة على تلك المهمة.

ومن دواعي الفخر لي أن أقول إن النزعة العالمية لدى بنما نزعة أخلاقية، قادرة على استيعاب الاتجاهات البالغة التنوع للفكر والعمل الإنساني، سواء كانت من الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب. فموقعنا الجغرافي هو الذي خط لنا هذا الطريق. كما أن تاريخنا جعلنا

وقد كانت أشد الحروب تدميرا في عصرنا. ولقد تركت العديد من التحديات للسلم والأمن في أعقابها.

وقد شهدت نهاية الحرب عالمنا ذا قطبين وهو مشغول بسعي الدولتين العظميين إلى إقامة مناطق النفوذ، الذي توج بحقبة جديدة، حقبة الحرب الباردة. وقد توارت آفاق السلم والأمن في عالمنا عندما بدأت الدولتان العظيمتان والدول الكبرى الأخرى سباقا من أجل إنتاج وتخزين أسلحة جديدة للحرب والدمار الشامل.

ودخل العالم مرحلة جديدة، أي العصر النووي، عندما بدأت بضع دول استحداث وتجريب وإنتاج الأسلحة النووية. وقد أجريت تجارب على تلك الأسلحة لجعلها أكثر قوة في أجزاء عديدة من العالم، بما فيها المنطقة ذاتها التي يقع فيها بلدنا في جنوب المحيط الهادئ. وقد أصبح السلم والأمن، في تلك البيئة، دعاء مستداما ولكنه أمل بعيد، إذ ملأ الكثير منا في العالم غير الحائز على الأسلحة النووية هاجس شر بأن عالمنا على حافة الفناء النووي.

وفي هذا السيناريو الرهيب بدأ الحس السليم يسود، وذلك الحس السليم، المدعم بمبادرات هذه المنظمة الهامة، الأمم المتحدة، أدى إلى إبرام بضع معاهدات هامة ولكنها محدودة وإلى مؤتمر نزع السلاح. وقد توجت هذه المبادرات في نهاية المطاف بالنجاح، عندما اعتمدت الغالبية الساحقة من أمم العالم، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخمسين المستأنفة، نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي سياق منطقة المحيط الهادئ الجنوبي، وباعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وفرنسا لبروتوكولات معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ خالية من الأسلحة النووية - معاهدة راروتونغا - وتصديق فرنسا على البروتوكولات، يمكن أن يتنفس بلدي وبلدان المنطقة الصعداء إزاء وقف الاعتداء على بيئتنا. ويمكن أن تركز حكوماتنا الآن على الاستخدام الاقتصادي والاجتماعي لمواردنا الطبيعية لتحسين وزيادة مستوى المعيشة لشعبونا دون أن نضطر إلى أن نقلق مثلما قلقتنا في الماضي بشأن آثار التجارب النووية على صحة شعبنا وعلى بيئة منطقتنا. ونحث، من أجل زيادة تعزيز هذا التطور الإيجابي الذي نرحب به، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على التصديق على بروتوكولات معاهدة

الحكومية الدولية للمنظمة بقدر كثيرا ما كان يكفي لتمكيننا من أن أتكلم بثقة تامة. إن الثقة التامة بالأمم المتحدة كثيرا ما جعلتنا قادرين على تحريك جبال من الشك وسوء الفهم غطت العالم وأظهرته كساحة للصراع والخلافات. وبفضل الثقة التامة بالأمم المتحدة، نستطيع أن نتكلم اليوم عن أجيال جديدة لحقوق الإنسان وأجيال جديدة لعمليان حفظ السلام، وهي في نظر الرجال والنساء الذين ينتمون إلى جيلي برهان على أن الأمم المتحدة تمثل انتصارا على آثار الزمن والتاريخ الحاتمة.

ويرى وفد بلدي أن الأمم المتحدة أنجزت مهام رائعة من خلال نظرها بشكل بناء في شتى مظاهر التنوع الإنساني ومن خلال اتخاذ قرارات تعطيها مكانا منتجا وأمنا ومسالما على ظهر كوكبنا.

الرئيس بالنياابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي سعادة السيد بوسيسي بوني، رئيس وفد فيجي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بوني (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يضم وفدي صوته إلى الوفود الأخرى في التهنئة الحارة للسفير غزالي اسماعيل على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. إن انتخابه فعلا وحقا، إشادة بكل من شخصه وبلده العظيم، ماليزيا. وأطمئنه إلى تعاون وفدي الكامل خلال فترة رئاسته.

كما يسرني بالغ السرور أن أقدم امتنان وفدي العميق إلى الرئيس السابق في دورة الجمعية العامة الخمسين التاريخية، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، الذي ترأس الدورة بالمهارة، والبراعة والخبرة العظيمة.

إن السلم والأمن الدائمين على كوكبنا الركنا الأساسيان للتقدم والازدهار في دولنا القومية. وهما الركنا الأساسيان للتنمية المَعجل بها، التي نطمح إليها جميعا، البلدان النامية وأقل البلدان نموا، على حد سواء.

لقد سعت الإنسانية بحماس إلى العيش في سلم وأمن في جميع العصور، ولكن السلم والأمن الدائمين في عالمنا بعيدا المنال، وخصوصا خلال هذا القرن. وفي الجزء المبكر من هذا القرن، تورطنا في الحرب العالمية الأولى. وقد كنا جميعا نعتقد أن تلك الحرب كانت لإنهاء كل الحروب، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، بعد عقدين.

والإضرار بصحة شعبنا من خلال أي شكل من أشكال التلوث النووي ولن نسمح بمزيد من هذا الدمار.

وتتمثل الحقيقة الساطعة للشؤون الدولية في عالمنا المعاصر في أن نزع السلاح النووي الكامل ونزع السلاح العام، أو حتى التحرك المُعجل صوب تحقيق هذين الهدفين، لن يُنهي التوترات والصراعات والتهديدات الموجهة للسلام. وحتى عندما كانت الأسلحة تصنع من الحجارة، كانت التوترات والتهديدات للسلام والصراعات قائمة. وعندما تلقى نظرة على الأحداث التي تقع في الوقت الحاضر في عدة بلدان حولنا، يسلم بلدي، وإنني واثق من أننا جميعاً نسلم، بأننا يجب أن ننشئ، في حياتنا الدولية، نظاماً للدبلوماسية الوقائية يمكن أن يستجيب فوراً، وعلى نحو إيجابي، وسلمياً وبفعالية، لإمكانية الصراعات والتهديدات بالإبادة الجماعية، وأن يخفف حدة التوترات الداخلية والتهديدات للسلم الإقليمي والداخلي. ويود بلدي أن يذكرّ بتوصيته إلى الجمعية العامة في الدورة الخمسين بأن يتخذ إجراء في أقرب وقت ممكن لإنشاء إدارة أو وحدة خاصة تابعة للأمم المتحدة لاتباع الدبلوماسية الوقائية في منع الصراعات وحلها. والإدارة، بالتعاون مع البلدان والسلطات المعنية، يجب أن تتوفر لديها القدرة على تلقي وفحص وتحليل وتفسير معلومات وتقارير استخباراتية بغية الكشف المبكر عن احتمالات الصراعات وتقديم رد الفعل المبكر لاحتواء هذه الصراعات وتخفيف حدتها إلى الحد الأدنى وحلّها بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية. ويجب أن نتخذ كل خطوة في إطار طاقتنا لمنع اندلاع النيران، بدلاً من إطفائها، وإلقاذ الأرواح بدلاً من أن ندين فقدان الأرواح.

وعلى هذا فبلدي يرحب بعرض النرويج في الجمعية العامة أن ينشأ صندوق للعمل الوقائي في الأمم المتحدة وأن تتعهد البلدان بتقديم بعض المساهمات المالية سنوياً للصندوق.

وفي سعينا لتعزيز وإقامة وصون الأمن في العالم يتحتم علينا أن نسلم بأن للأمن عدة أبعاد ليس أقلها الأمن الاقتصادي، وأن ندرك هذا.

وقد أثر بطء التنمية الاقتصادية والنمو الإنمائي المحدود على البلدان النامية وخاصة الدول الجزرية الصغيرة، مهددين للاستقرار الوطني والإقليمي بطريقة أو بأخرى. ولذلك فبلدي يطلب إلى المجتمع الدولي، أولاً زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعية هذه

اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ خالية من الأسلحة النووية.

ويرحب بلدي باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها باعتماده أحد أعظم إنجازات المجتمع الدولي في هذا القرن. إنها تمثل أساساً راسخاً لاستتباب السلم والأمن الدائمين في عالمنا.

وقد لا تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إكليل الغار الذي لعل معظمنا كان يتوقعه. بيد أنها مبادرة جسورة وبناءة ذات مغزى، وهي في نفس الوقت تأكيد جديد على تغلبنا على التهديد النووي. وينبغي أن نتحمل المسؤولية جميعاً عن ضمان نجاح المعاهدة. ويطلب بلدي إلى جميع أمم العالم، لصالح السلم والأمن الدائمين على كوكبنا ولصالح الإنسانية جمعاء، أن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقّعت فيجي على تلك المعاهدة في اليوم الذي فتحت فيه للتوقيع. وقد قررت حكومتي بالفعل التصديق عليها.

وفي التحليل النهائي، لا نعتبر اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المسمار الأخير في نعش الأسلحة النووية. ويود بلدي، لتحقيق هدفنا النهائي والأعلى ورغبتنا في تحقيق السلم والأمن الدائمين في عالمنا، أن يرى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مجرد الخطوة الأولى صوب إنهاء إنتاج جميع الأسلحة النووية، وإنهاء تخزين جميع الأسلحة النووية والتدمير النهائي لجميع الأسلحة النووية، وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية ونزع السلاح العام ككل.

واليوم، بينما نبتهج في شيء من الارتياح باعتماد وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يتوجب علينا في نفس الوقت أيضاً ألا نخفف من يقظتنا فيما يتعلق بالتحركات والاقتراحات في دوائر معينة لاستيراد النفايات النووية وسائر أشكال النفايات الخطيرة والتخلص منها في منطقتنا. وأشير بصفة محددة إلى الخطط المعلن عنها حالياً من جانب عملاء النفايات النووية عديمي الضمير لاستخدام جزر بالميرا وأماكن معينة أخرى في المحيط الهادئ كمنشآت دائمة للتخلص من النفايات النووية.

ويود بلدي أن يوضح لجميع المعنيين أننا في منطقة المحيط الهادئ لن نظل غير مباليين بحدوث مزيد من التدمير المتسم بالطيش والناع من الإهمال لبيئتنا

إلى برامج عمل ويمكن تنفيذها على أساس الأولويات العالمية.

ويتضمن الاتفاق المعدل لاتفاقية لومي الرابعة بين بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الأوروبية، والموقع في موريشيوس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بروتوكولا ماليا ثانيا يكفل إتاحة الصندوق الإنمائي الأوروبي للمشاريع الإنمائية في البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٠. وهذا الالتزام من جانب الاتحاد الأوروبي تصديق مباشر لاتفاق متعدد الأطراف وصك إنمائي بين الشمال والجنوب نفذ وقوبل بالترحيب في جميع أنحاء العالم. ويتنبأ كثير من النقاد بنهاية اتفاقية لومي بحلول عام ٢٠٠٠. ومع ذلك داخل الجماعة ذاتها وداخل السبعين دولة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ فإن فكرة إبرام اتفاق خلف لاتفاقية لومي الرابعة أمر واقع وأنها في حد ذاتها اعتراف ثابت لا لبس فيه بالحاجة الملحة إلى هذا الصك. فيما يتجاوز عام ٢٠٠٠.

ولذا فمن مسؤوليتنا، بل ومسؤولية كل فرد - حماية المبادئ والفلسفة الكامنة في اتفاق كاتفاقية لومي والدفاع عن هذه المبادئ والفلسفة. أما الذين يحرفهم تحرير ما يسمى رياح التغيير التي تجتاح القارات فعليهم أن يدركوا أن أجزاء من مجتمعنا الدولي ستظل بحاجة إلى ترتيبات تفضيلية لصالح التكافؤ الاقتصادي والسياسي والمساواة والسلام والاستقرار في العالم.

ومن المحزن أن نعلم أن البلدان المتقدمة النمو متعاسة حتى الآن عن الوفاء بالتزاماتها بتقديم موارد مالية جديدة وإضافية وبنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط ميسرة. وتنفيذ هذه الالتزامات بالغ الضرورة للتعاون الاقتصادي الدولي كما أنه متابعة هامة وفعالة للمؤتمرات الرئيسية.

وبلدي يدعو إلى التنفيذ العاجل والكامل للالتزامات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فهي اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونعتقد أن البلدان النامية لها الحق بمقتضى هذا المؤتمر في أن تستفيد بالكامل من استخدام مواردها الطبيعية إذا كان المراد هو أن تحقق للنمو الاقتصادي القوي وأن تحافظ على التنمية المستدامة.

المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية؛ وثانيا التعاون في إيجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر عدالة مما يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي القوي والتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه يساعد على القضاء على الفقر؛ وثالثا إزالة الحواجز التجارية والقيود على إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ ورابعا تحسين سبل حصول البلدان النامية على رأس المال من المؤسسات المالية الدولية والمصادر التجارية؛ وأخيرا تيسير تدفق رأس المال الاستثماري والتكنولوجيات الملائمة إلى البلدان النامية والمساعدة في ذلك.

ولقد لاحظنا بقلق أن البلدان المانحة تقاعست عن التقيد بالأهداف المتفق عليها دوليا بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية والالتزامات بموارد جديدة وإضافية. وقد أصبحت الحاجة ماسة إلى توسع كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية وإدخال تحسينات نوعية على هذه المساعدة من قبل البلدان المانحة عن طريق تخفيض تكاليف السداد. والواقع أن بلدي لاحظ مع الأسف الشديد أنه بينما تبذل بعض البلدان المتقدمة النمو جهودا للوفاء بمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية تناقصت هذه المساعدة من بعض البلدان الغنية، تناقصا ملحوظا، واستمر هذا التناقص في فترة ما بعد الحرب الباردة في حين كان المتوقع أن تكون هذه البلدان الآن في وضع أفضل لزيادة تدفق هذه المساعدة نتيجة لزيادة الاستقرار في العالم وانخفاض التوترات بين الأعداء السابقين. والحق أنه في حالة عدد قليل من المانحين التقليديين جفت المساعدة تماما تقريبا. وفي بعض الحالات تخفض المساعدة تدريجيا. ويبدو أن منطقتنا لم تعد منطقة استراتيجية يتنافس الأعداء السابقون إبان الحرب الباردة على كسب ودها.

ويساور بلدي القلق إزاء الاتجاه مؤخرا في بعض البلدان إلى فرض أعراف غريبة على بلدان لها طابع اجتماعي فريد وتقليدي ومعتاد، وخاصة في المجتمعات المحلية. ومن ناحية أخرى ففيما يتعلق باليابان وبعض بلدان جنوب شرقي آسيا كماليزيا مثلا، فإنها تقدم المساعدة الإنمائية دون نية للتدخل في الشؤون الداخلية.

إن التعاون الدولي من أجل التنمية هو عصب تحسين أحوال معيشة الأغلبية العظمى من الناس في العالم ممن يعيشون في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا. وبلدي يؤيد تماما وضع "خطة للتنمية" تهدف إلى استعادة حتمية التنمية لتكون الشغل الشاغل. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة مقترحات محددة وملموسة وعملية يمكن ترجمتها

ويؤيد بلدي بشدة مؤتمر القمة العالمي للأغذية المقرر عقده في روما في الشهر القادم. فهذه أول مرة يجتمع فيها قادة العالم للمناقشة وتحديد الالتزام باستئصال الجوع وسوء التغذية، والتصدي لقضايا الأمن الغذائي لجميع الشعوب باعتماد سياسات وإجراءات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

ونحن إذ نتابع المبادرات على عدة جبهات من أجل تعزيز وتيسير السلام والأمن الدائمين في عالمنا علينا ألا ننسى مناطق التوتر الموجودة الآن بالتزامن.

ولقد عقدت قمة واشنطن للسلام في الشرق الأوسط واختتمت، لكنها نجحت على الأقل في الجمع بين زعيم إسرائيل والزعيم الفلسطيني في حوار ومناقشة. ونحث الطرفين على المضي بصورة مجدية بالمبادرة التي أطلقتها قمة واشنطن. كما نحث على استمرار ضبط النفس من جانب الجميع. ولربما أصبح ارتكاب أعمال القتل والنواح طريقة ثابتة للحياة في المنطقة، لكن السلم والتعايش السلمي هما الطريق المتحضر الوحيد نحو التقدم والرخاء للجميع. وندعو الطرفين إلى اتخاذ إجراءات حقيقية وبناءة للتفاوض ولتحقيق وصون سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ونجحت اتفاقات دايتون في إيقاف الأعمال القتالية المسلحة في البوسنة التي مزقتها الحرب. وأجريت الانتخابات العامة إلا أن الحالة مازالت هشة ولا بد من الاستنتاج بأن الوجود الدولي لحفظ السلام في البوسنة ينبغي أن يظل قائما لفترة من الزمن من أجل توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ولقد ذكرتنا الأحداث التي حدثت مؤخرا في قبرص بأن الحالة المتوترة في ذلك البلد مازالت قائمة، ويواصل بلدي حث جميع الأطراف على التعجيل بوتيرة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل بناء وعادل ودائم في أقرب وقت ممكن.

والأحداث التي حدثت مؤخرا في مضائق تايوان قد أبرزت التوتر القائم في تلك المنطقة من العالم، منطقة تشهد، حاليا بخلاف ذلك، نموا اقتصاديا بالغ النشاط. وأن جمهورية الصين الشعبية وتايوان كلتيهما، وهما مشاركتان نشيطتان في حوار ما بعد المحفل مع البلدان الجزرية الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، تسهمان اسهاما كبيرا في تنمية منطقة جنوب المحيط الهادئ.

ونود أن نبرز استمرار الحاجة الملحة إلى تشجيع التصنيع وتيسيره كأداة لتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة في البلدان النامية مما يسهم في القضاء على الفقر وتوليد العمالة المنتجة. وينبغي أن يصبح تعزيز القواعد الصناعية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا من الحتميات الدولية.

ويطلب بلدي إلى المجتمع الدولي أن يكفل إقامة نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف وقائم على أصول ومنصف ومأمون وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به، وذلك بهدف تحقيق الدمج الكامل للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي الجديد.

ونطلب إلى الدول الأعضاء التنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر التجارة العالمي والتي تمنح المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية. ونعتقد أن مجموعة الحقوق والالتزامات المتوازنة بدقة فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية ينبغي الحفاظ عليها جيدا، وأن الأولوية الأساسية ينبغي أن تعطي لتنفيذ هذه الحقوق والالتزامات والوفاء بها واعتماد التدابير للتخفيف من الآثار السلبية على البلدان النامية.

والنظام التجاري الجائر الحالي يتسبب في ركود اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة في حين أن المجتمع الدولي ملتزم بحمايتها. وقد رفعت فيجي القيود عن اقتصادها ونظامها التجاري ولكننا نجد عرقلة في سعيها لكسب فرص الوصول إلى أسواق بعض البلدان المتقدمة النمو التي لا تزال تحتفظ بحواجز تنظيمية من نوع أو آخر.

ولذا يرحب بلدي ترحيبا شديدا ببيان وزير الخارجية البريطاني أمام هذه الجمعية الذي قال فيه إن العالم المتقدم النمو يجب أن يلغي الحواجز التي لا يزال يحتفظ بها أمام الواردات من العالم النامي وأن يحافظ على الالتزام المصاحب لذلك بأن ينفذ فكرة التجارة العالمية الحرة بحلول عام ٢٠٢٠.

ومما يدعو إلى الأسى أن نلاحظ أزمة الديون مستمرة بوصفها أحد القيود الرئيسية على التنمية في البلدان النامية. ونود التأكيد على الحاجة الماسة إلى أن يعتمد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية حلا لمشكلة ديون البلدان النامية يكون دائما وفعالا وشاملا وموجها نحو التنمية المتكافئة.



المحفل - ونحن نتشاطر تلك الدعوة - إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وبخاصة في ضوء التقرير التقييمي الثاني للفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، الذي بين أن توازن الأدلة العلمية يوحي بأثر انساني ملموس على المناخ العالمي. ورحب المحفل بنتائج الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ودعا إلى التعجيل بالمفاوضات المتعلقة بنص لبروتوكول ملزم قانونيا أو صك قانوني آخر يستكمل في الوقت المناسب لاعتماده في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف بغية تحقيق تقدم هام صوب هدف تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة.

ودعا محفل جنوب المحيط الهادئ أيضا جميع البلدان إلى تأييد أنشطة الفريق المخصص لولاية برلين وأكد من جديد دعمه لادراج مشروع البروتوكول الذي قدمه تحالف الدول الجزرية الصغيرة للنظر فيه في العملية التفاوضية.

ويرحب بلدي ترحيبا حارا بإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار مؤخرا وانتخاب قضاة المحكمة الدولية لقانون البحار. وهذه التطورات الجديدة، بالإضافة إلى نجاح استكمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في العام الماضي، ستحافظ على الزخم في تنفيذ اتفاقية قانون البحار. وأتينا نؤيد بوجه خاص النهوض بنظام للاستخدام المستدام لموارد البحار الحية.

ويحدونا خالص الأمل في أن تدير السلطة الدولية لقاع البحار موارد البحار لما فيه خير الجنس البشري. ويطلب بلدي إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وفقا لمقرر الجمعية العامة، المتخذ في تموز/يوليه ١٩٩٤، أن يوفرا التمويل الوافي للسلطة الدولية لقاع البحار وأن يوفرا الدعم التقني الكافي بحيث يمكنها أن تضطلع باقتدار وبطريقة فعالة وكفؤة جدا بالمسؤوليات التي أنطناها بها بمقتضى الاتفاقية. ويسر وفد بلدي أن يشارك في تقديم مشروع قرار يلتزم منح مركز المراقب في الأمم المتحدة للسلطة الدولية لقاع البحار.

لقد قامت الأمم المتحدة بعمل رائع وممتاز في تنفيذ ولاياتها أثناء السنوات الواحدة والخمسين التي انقضت على وجودها. واضطلعت بدور هام وملحوظ وأساسي في الشؤون الانسانية، من التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلام مروراً بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، ومن

ويرحب بلدي بروح التعاون بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية ويشجع على مواصلة هذا الحوار والتعاون.

وتفرض الإبادة الجماعية في رواندا وبوروندي التزاما على عاتق مجتمع دولنا بمتابعة كل مبادرة ممكنة لمنع وقوع مآسي بهذا الحجم ولمنع تكرارها أينما وحيثما تقع، وليس على أساس انتقائي أو لمصلحة ذاتية لدولة كبرى أو أخرى. ولا بد من الاستنتاج بأن هذه المشاكل يجدر ألا يترك حلها بالكامل في أيدي منظمات اقليمية، إذ أنها قد تفتقر إلى القدرة أو الموارد اللازمة لمعالجة الحالة بصورة فعالة.

ويدين بلدي الارهاب الدولي وسيؤيد تأييدا كاملا جميع الجهود والتدابير الدولية الرامية إلى القضاء على الارهاب الدولي. كما أننا سنؤيد المبادرات الرامية إلى التفاوض بشأن اتفاق دولي لحظر استخدام وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

ونؤيد تأييدا تاما الجهود الدولية المبذولة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ونقدر تماما الأعمال التحضيرية الجارية لإنشاء محكمة جنائية دولية.

ويود بلدي أن يؤكد من جديد وجهة نظره القوية في أن مسألة حماية وأمن الدول الصغيرة من الخليق بها أن تظل شاغلا رئيسيا للأمم المتحدة. لأنه ما دام تجار المخدرات، وتجار الأسلحة الدوليون، وغاسلو الأموال، والمجرمون الدوليون من ذوي الياقات البيضاء يواصلون أنشطتهم الإجرامية، وطالما ظل هناك مرتزقة وارهابيون، فإن الدول الصغيرة ستظل عرضة لأعمال العدوان من الداخل والخارج. وتتطلع الدول الصغيرة بوجه خاص إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة من أجل احترام سيادتها وصونها.

ويواصل بلدي حث جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تتحرك بسرعة صوب ابرام بروتوكول فعال يفضي في نهاية المطاف إلى اجراء تحسينات في النظام المناخي العالمي. وبلدي من البلدان العديدة المعرضة لارتفاع مستوى البحر، والأعاصير وغيرها من الظواهر المقترنة بالتغيرات المناخية التي تنطوي على الكوارث. ويمكن أن يتأثر بقاؤنا المادي اذا لم تتخذ اجراءات فورية لمعالجة مشكلة التغيرات المناخية في عالمنا. واجتماع محفل جنوب المحيط الهادئ المعقود في جزر مارشال ف الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام أبرز قلق المحفل بأن التغير المناخي أصبح مسألة حاسمة في منطقتنا. ودعا

وبالنظر إلى أن السلام والأمن يشكلان أساس هذه المنظمة، يؤيد بلدي تأييدا تاما بعثات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بصيانة السلم والأمن الدوليين، وبالرغم من كوننا دولة جزرية نامية صغيرة فيها عدد صغير من السكان، فقد شاركنا بنشاط في الأغلبية الساحقة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويؤدي جنود فيجي خدمتهم في الشرق الأوسط مع كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوة المتعددة الجنسيات والمراقبين وأيضا في العراق والكويت، كما أنهم يؤدون الخدمة في أفغانستان والصومال ورواندا. وإن رجال الشرطة من بلدنا أدوا الخدمة في أنغولا وكمبوديا وناميبيا والعراق، وهم يؤدون الخدمة حاليا في سلافونيا الشرقية وفي كرواتيا. وقد فقد عدد من رجالنا أرواحهم في خدمة المجتمع الدولي وفي السعي إلى تحقيق السلم والأمن في عالمنا.

إن حفظ السلام مسؤولية جميع الدول الأعضاء، سواء كانت تلك الدول تساهم أم لا تساهم بالقوات والأفراد. ولهذا نحث جميع البلدان المعنية على التعجيل بتسوية الأنصبة المقررة لحفظ السلام المستحقة للأمم المتحدة. وفي المقابل، نحث الأمم المتحدة على القيام على نحو عاجل وبالكامل بتسوية المبالغ أو المتأخرات المتبقية للبلدان الأعضاء لمشاركتها في عمليات حفظ السلام.

وكما ذكرت سابقا فإن للأمن الدولي عدة أبعاد. وإن أمن شعوب العالم الأصلية أحد تلك الأبعاد. وتاريخ شعوب العالم الأصلية حافل بمذابح بالجمل، والإبادة الجماعية، وفي بعض الحالات، الإفناء الكامل خلال حقبة الاستكشاف، والكشف والاستعمار.

وفي السنة الماضية أخبر رئيس وزراء فيجي، الأونرابل استيفيني رابوكا، الأمم المتحدة بأنها ينبغي أن:

"تضمن ألا تواصل القيم والقوى الخارجية إجبارها على تقديم التنازلات السياسية وقبول الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي لا ترغب فيها الشعوب الأصلية ذاتها" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الأربعون، صفحة ٥٢).

وعند افتتاح حلقة العمل الإقليمية المعنية بمشروع إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب الأصلية

الغذاء والزراعة وحتى العمالة ومعايير العمل، ومن مساعدة أطفال عالمنا إلى تعزيز حقوق الانسان والعدالة. والمجتمع الدولي يدين بدين عميق للأمم المتحدة، التي من الخلق بها أن تظل محفلا للتعاون المتعدد الأطراف، وليس أداة تستخدمها الدول الكبرى لخدمة مصالحها الوطنية. ويعترف بلدي بعميق الامتنان بما فتى يتلقاه من مساعدة وتعاون من الأمم المتحدة في جهودها الانمائية الوطنية والاقليمية. وتواصل فيجي التعهد بالتزامها بالأمم المتحدة وبما تمثله.

ولكن من المناسب أن نلاحظ أنه بغية الاستجابة للمطالب العديدة لهذا العالم المعقد الذي نعيش فيه جميعا، كان على الأمم المتحدة أن تتوسع، فخلال فترة من السنين، تضخمت بشدة، مما زاد كثيرا من تكلفة عملها. وعدم سلامة الحالة المالية للأمم المتحدة لا تنبع فقط من هيكل المنظمة المعزز والآن في التوسع. بل أنها تفاقمت أيضا نتيجة عدم دفع الأنصبة المقررة والمبالغ المستحقة. وأنتنا نهيب بجميع الدول الأعضاء التي لم تدفع أنصبتها المقررة أو المبالغ المستحقة عليها والتي عليها متأخرات أن تدفعها فورا وبالكامل ودون شروط.

ويقدر بلدي الخطوات التي اتخذتها ادارة الأمم المتحدة هذا العام لتحسين الادارة، ولجعل الخدمات أكثر كفاءة وأكثر فعالية ولتخفيض التكاليف. وبالرغم من الاجراءات المتخذة، يرى بلدي أنه يمكن وينبغي عمل المزيد لجعل المنظمة أصلب وعودا وأبسط تنظيميا وتخفيض المزيد من التكاليف في الوقت ذاته. وأن مختلف أجهزة ووكالات وإدارات الأمم المتحدة بحاجة إلى الترشيح تمشيا مع طرائق عالم اليوم. ويجب ادخال تغييرات هيكلية وإصلاحات أوسع تتعلق بشؤون الموظفين لجعلها أكثر استجابة للمطالب المستمرة من مجتمع دولي يتغير باستمرار.

ويرى بلدي أن جدول الأنصبة المقررة لقسمه النفقات ينبغي إعادة تقييمه لجعله أكثر إنصافا وأخف عبئا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة.

ويعتقد بلدي أن الآوان قد آن لإصلاح مجلس الأمن، ونرى، كما رأينا في العام الماضي، إن أجهزة الأمم المتحدة ينبغي أن تجسد التغيرات في المسرح السياسي العالمي وأن تجسد أيضا مبادئ التمثيل الجغرافي والإنصاف. وفي رأينا، ينبغي توسيع مجلس الأمن لكي يراعي المسرح السياسي العالمي القائم.

حكومة مؤقتة. وقد نص ذلك الدستور على تمثيل أغلبية الفيجيين الأصليين في البرلمان. واستعرضت ذلك الدستور لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء يرأسها السير بول ريفيز ممثل نيوزيلندا. وبعدها يزيد على إثني عشر شهرا من الاستعراض، قدمت اللجنة مؤخرا تقريرا وتوصياتها إلى الحكومة. وقامت الحكومة كما ينبغي بتقديم التقرير إلى البرلمان وشكلت لجنة مختارة، تتألف من ممثلين لجميع الأحزاب السياسية في البرلمان، للنظر في تقرير اللجنة وتوصياتها.

لقد كان السلم والأمن الدائم في عالمنا وهما طوال الجزء الأكبر من هذا القرن. وبالتغيرات العالمية الجديدة، وباعتمادنا مؤخرا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبتفاؤل متنام فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، وبما يمكن أن يعتبر رغبة حقيقية في السلام، وبتعاون دولي أكثر أهمية في مجالي التعاون الاقتصادي والتنمية، يوجد بعض الأمل في تحقيق السلم والأمن الدائمين في عالمنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة دانييل دي سانت جور، وزيرة الشؤون الخارجية والتخطيط والبيئة في سيشيل.

السيدة دي سانت جور (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدو أن مجرى التاريخ يتدفق بسرعة، ومعه تقع أحداث، أو تمر أو تنحسر طي الزمن، مشبعة حياة مجتمعاتنا بشعور مزدوج من التقدم المذهل والتطور البطيء المخيب للأمل. ومن الضروري أن يعيش الناس في وئام وأن يواجهوا بشعور من الوحدة وحسن النية والمشاركة، التحديات العظيمة التي لا يستطيعون التغلب عليها بمفردهم. وهذا هو السبب في اجتماعنا هنا. إننا نعتقد أنه دون وقوفنا بعضنا إلى جانب بعض نكون ضعفاء وعرضة للخطر وأنه من أجل حياة أفضل، من الضروري أن نتصالح من المشاطرة والعمل معا.

غير أن التفكير يصبح من الواضح أكثر فأكثر أن بعض البلدان التي تنمو بسرعة أكبر، بفضل مزايا التقدم التكنولوجي والعلمي، تفقد اهتمامها بالذين لا يزالون يكافحون من أجل البقاء ولا يزالون يواجهون المصاعب الاقتصادية، ونقص الغذاء ومشاكل الصحة والتعليم. ويمكن أن يضاف إلى كل ذلك شرور أخرى لا تقل خطورة: آثار المخدرات، والإدمان على الكحول، والسلوك الإجرامي والبغاء بأشكاله كافة.

المعقودة في فيجي في الشهر الماضي، أعلن رئيس وزراء فيجي أننا في:

"وطننا في المحيط الهادئ، كنا الملاك الوحيد في معظم الأماكن لفترة لا تقل عن ثلاثة آلاف سنة؛ وفي معظم الأماكن الأخرى، طيلة فترة أطول من ذلك".

وبيّن رئيس وزرائنا أنه يجب أن يكون مقبولا قانونيا إننا

"... المستوطنون الأوائل أو السكان أو الملاك الأوائل لأرضنا. وثانيا، نحن جماعة مشتركة فرّضت علينا القوى الخارجية دون دعوة، تلك القوى التي عطلت مسيرة تاريخنا العادية. ونحن بوصفنا ضحايا لما لا يزال يوصف بأنه الاستعمار والإمبريالية، لا نستطيع، في سعينا من أجل الحرية، أن نسمح لبقايا السيطرة الأجنبية بأن تعتدي علينا، سواء من خلال المؤامرات الداخلية أو التواطؤ الخارجي".

وقد وافقت حلقة العمل في فيجي من حيث المبدأ على أنه، كلما أمكن، يجب أن تشجع الجهود لتعزيز نص مشروع الإعلان الحالي. وكان الرأي الإجماعي لحلقة العمل أن تقاوم الشعوب الأصلية الجهود التي تبذلها الدول لتقويض أساس الصياغة الحالية لمشروع الإعلان مقاومة نشطة. كما قررت حلقة العمل أن تسعى شعوب المحيط الهادئ الأصلية إلى تشجيع الدعم الأكبر لمشروع الإعلان في إطار منظومة الأمم المتحدة حتى يمكن تحقيق الهدف العام المتمثل في إصدار إعلان فعال ذي مغزى بشأن الشعوب الأصلية.

ويرحب بلدي، بسكانه المتعددي الأعراق طوال ١٥٠ سنة، ترحيبا حارا بالاحتفال بالعقد الدولي لشعوب العالم الأصلية. ونحث بقوة، خلال العقد الدولي، على اعتماد الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية. ويعتقد بلدي أن الإعلان لا يجب أن يتضمن حقوق الشعوب الأصلية من الألف إلى الياء، ولكنه يجب أن يكون مجرد خطوة أولى صوب المفاوضات، تحت رعاية الأمم المتحدة، بشأن اتفاقية قانونية شاملة خاصة بحقوق الشعوب الأصلية.

لقد أدى التوتر والمخاوف فيما بين أفراد الشعب الأصلي في فيجي إلى الإطاحة العسكرية بالحكومة في عام ١٩٨٧ وإعلان دستور جديد في عام ١٩٩٠ من جانب

الصورة التي يظهرها العالم عن نفسه ليست انعكاسا لهذه المثل، بل هي صورة قطبين يبتعدان أكثر فأكثر بعضهما عن بعض: قطب الثراء وقطب الفقر. وليس السبب أنه كان هناك افتقار إلى عقد اجتماعات دولية على أعلى المستويات لمحاولة إيجاد حلول أكثر فعالية لخفض مستوى الفقر، ولزيادة الانصاف في التجارة، وما إلى ذلك ولكن يبدو أن هذه المشاكل كانت تزداد سوءاً لدى انعقاد كل اجتماع.

إن الأرضية الراسخة للتقدم تنهار تحت أقدام البلدان النامية، ويبدو أن مستقبلها - نظرا لعلاقاتها الحالية مع الدول التي تمسك بزمام الاقتصاد العالمي - غامض إلى حد بعيد. وهذا صحيح خصوصا بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سيشيل، وهي الدول التي تقتصر مواردها على المردود غير الثابت للسياحة التي هي عرضة للتقلبات الكثيرة وصيد الأسماك. وإن مواردها الضئيلة، التي تتعرض لمنافسة هائلة، تتطلب منها بذل جهود جبارة، واقتصار سيشيل، على غرار بلدان عديدة أخرى استغلت أراضيها دول كبرى لفترة طويلة ومن ثم عانت المضاعفات الناجمة عن التخلي عنها فجأة دون تعويض، هو أضعف مما كان عليه قبل أن تصدمه هذه الظاهرة.

وأكد متكلمون عديدون، على غرار ما يفعلون كل عام، أهمية الحفاظ على البيئة في سياق التنمية المستدامة. وأكد رئيس الولايات المتحدة الأمر يكية بنفسه هذه الحقيقة عندما قال:

(تكلم بالانكليزية)

لقد أصبح كوكبنا أكثر أمانا بسبب الجهود المشتركة التي بذلناها من أجل إغلاق تشيرنوبيل، ومن أجل التصدي لتحديات تغير المناخ، ومن أجل حماية غابات العالم ومحيطاته. ويجب الآن أن نضطلع بواجبنا باعتبارنا حماة بيئتنا حتى يرث أطفالنا كوكبا أكثر صحة وسلامة. (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، الصفحة ٤)

(تكلم بالفرنسية)

وفي الاجتماع السنوي لمؤسسات بريتون وودز، أبدى كذلك نائب رئيس الولايات المتحدة، ألبرت غور الابن، هذه الملاحظة قائلا:

وفي محافلنا الدولية، نتكلم أحيانا كثيرة عن الأمن، وعن العمل من أجل مكافحة الارهاب الدولي وعن محاربة الجريمة المنظمة. وفي الفترة الأخيرة، كنا نتحدث عن العمل معا ضد اغتصاب الأطفال. هذه أشياء فظيعة ومؤلمة، ولكنها للأسف من سمات عصرنا.

ولهذا كيف يمكننا ألا ندين بقوة هذه الهجمات على الأمن الإنساني والكرامة الإنسانية؟ ولكن الأهم من ذلك أن رفضنا لهذه الجرائم المؤثرة في العالم يجب أن يتبدى بنفس القدر من الشدة، بصرف النظر عن البلد الذي تقترب فيه - وخصوصا عندما تقتصر بعض البلدان إلى وسائل مكافحة الجرائم. ألا يجب أن تعني روح التضامن الحرص على الرفاه والأمن لجميع سكان العالم؟ ألا يجب أن تتخلى كل أمة عن مواقفها الأنانية المناقفة؟

وبعد النظر إلى ما هو أبعد من مصالحنا، نكون نعامل الآخرين كأدوات وضيعة. ومع ذلك، ندرك جيدا أن مشاعر الاحباط والظلم هي مصدر هذا العنف الذي غالبا ما يفرق العالم في الحزن ويجعل الناس يخشون على أمنهم. لذلك، إذا أردنا للعالم أن يتطور في وئام، يجب أن نكسر أغلال هذه الأنانية الكسولة التي يرى فيها الناس كل شيء حولهم من خلال عدسة إرضاء الذات.

وإذا كان وجود الأمم المتحدة مهددا الآن، وإذا وجدت مشاكل خطيرة تقوضها وتضعف المجتمع الدولي، فالسبب يعود بالضبط إلى أن الشركاء الأشد قوة لن يوافقوا على اعتماد الأنظمة التي تحكم أية أسرة، حيث يتم الاستماع إلى آراء كل واحد منها ومناقشتها، ويدعم القوي الضعيف ويساعده.

فما الذي نلاحظه بدلا من ذلك؟ يبدو أن الدول الأكثر حظوة لا تهتم إلا قليلا بالتصدي للحقائق التي تعوق البلدان النامية وترفض رفضا قاطعا التصدي لها. وتقسم الحسابات والتقييمات والمعايير بصورة آلية إلى فئات، كما لو أن الدول والشعوب يمكن تحويلها إلى مجرد احصاءات. ويجب القول إن الجهود السخية التي تبذلها بعض البلدان الغنية أثناء مساعدتها للبلدان النامية تفيد أيضا، بطريقة أو بأخرى، بصورة مباشرة وغير مباشرة، أضعف البلدان.

هل ما زلنا نسعى إلى إقامة العدالة والمساواة والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم؟ على أية حال، فإن

(واصل الكلمة بالانكليزية)

المعيون ذاتيا - لتقرير أهلية تلقي المساعدات الإنمائية هو وجود نظام ديمقراطي. أليس ينبغي لتلك المؤسسة المحترمة، أي الديمقراطية، أن تظهر داخل المنظمة نفسها عندما تنتخب قائدا كمنوا وصادقا توليه المسؤولية؟ وفي سعينا إلى فرض منطقتها بطريقة أو بأخرى، وفي سعينا إلى جعل خيارها خيار الأغلبية، إنما نتعد عن احترام المبدأ الذي قامت عليه الديمقراطية، ألا وهو مبدأ حكم الأغلبية. وبعبارة أخرى، بالنسبة لمسألة تحديد ولاية الأمين العام للأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نقيس الحسنات والسيئات، تاركين جانبا تلك الأمور التي قد تبدو أمورا فردية. ويجب أن نتمكن في القبول باختيار أغلبية أعضاء هذه المؤسسة الديمقراطية البارزة، ألا وهي الأمم المتحدة، وخصوصا إذا كانت المؤهلات تبرر ذلك الخيار.

وفي الختام، أعرب عن أفضل تمنياتي بحصول توافق أكبر للأمم المتحدة في المستقبل، وهي التي تمثل صوت وإرادة شعوب العالم، كي يتسنى للمسعى الذي كرس من أجله الكثير من الجهد والعطاء السخي أن يثمر قرارات وإجراءات تهيئ لجميع الأطفال والنساء والرجال على الأرض طريقة عيش تصح فيها العلاقات أكثر إنسانية وبالتالي أكثر إفضاء إلى قام مجتمع عالمي متجانس.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لنائب وزير خارجية غانا سعادة السيد محمد بن شامباس.

السيد شامباس (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن ارتياحه واغتنابه إذ يرى السيد غزالي اسماعيل يتراأس الجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين. إن انتخابه بالإجماع شرف له شخصيا وشرف لبلده، ماليزيا، التي تقيم معها غانا علاقات وثيقة وحميمة جدا. ولا يخالجننا شك في أن مناقبه الأصيلة وسجله المتميز الطويل في خدمة حكومته والمجتمع الدولي ستغنيه إغناء عظيمًا في قيادة هذه الجمعية إلى خاتمة ناجحة لعملها.

ونود أن نعرب لسلفه، السيد ديوجو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال، عن امتناننا على الطريقة القديرة التي قادنا بها عبر مفاوضات صعبة جدا خلال رئاسته.

ودلل أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، بطاقته التي لا تنفذ والتزامه باستقلال الأمم المتحدة

"ولكنه يعني أيضا إيلاء انتباه أكبر لمسائل واسعة اعتقد اعتقادا راسخا أنها يجب أن تعطي شكلا وجوهرا لكل شيء نفعه في سعينا إلى تحقيق ازدهار عالمي عادل ومستدام وأولى هذه المسائل مسألة الالتزام بالتنمية المستدامة وبيئتنا. ونعرف الآن بوضوح تام أن التنمية والنمو الاقتصاديين لا يسعهما أن يتجاهلا الحقائق الإيكولوجية. ونعرف أن الاستثمارات التي تخفض حقيقة مستوى الفقر بطريقة عادلة وثابتة هي الاستثمارات التي تأخذ آثارها البيئية في الاعتبار تماما. وليس هذا النهج متسقا مع أهدافنا الإنمائية فحسب، بل سيكون أجدى بكثير أيضا من حيث التكلفة. فالحالات الراجحة ليست متوفرة دائما، لكن هذه الحالة هي احداها وهي متوفرة".

(تكلم بالفرنسية)

ومع ذلك، فإن العديد من بلداننا، على الرغم من أن بقاءها يتوقف على حفاظ العالم بأسره على البيئة، تجد نفسها متروكة جانبا عندما تغادر باستخفاف بعض الدول الكبرى - إذ لا تكون بحاجة أخرى لاستضافتها على شواطئها من أجل منشآتها العسكرية أو المنشآت الأخرى - مخلفة وراءها أكواما من الانقاص والأشياء الأخرى، وتاركة فعل ما تبقى للبلدان أنفسها. أما بالنسبة إلى الأضرار والتكاليف، فدعونا لا نتكلم عليها الآن.

أما بالنسبة إلى جوانب اصلاح مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فإن سيشيل تؤيد جميع المقترحات الرامية إلى تحسين تمثيل الدول الصغرى في أعمالنا. ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يصغى إلى أصواتنا، ويفهمنا ويتعامل مع الخصائص التي تميز حالاتنا. وعلاوة على ذلك، فإن معايير التقييم المطبقة لصورة كبيرة الآن على جميع البلدان النامية التي تتطلب اهتماما أكبر ينبغي القيام، لتكون أكثر موضوعية، باعادة دراستها على ضوء قائمة البلدان القابلة للتأثر. حقا أن هذه القائمة يتم تجاهلها بسهولة فائقة بيد أنها بالغة الأهمية في وضع البيانات الموضوعية التي تحدد صورة بلد معين.

وإن ما يدرج على تسميته عادة بـ "الديمقراطية" يكتسح سطح الأرض، وأحد المعايير الرئيسية التي تستعملها البلدان المتقدمة النمو - الديمقراطية والضامنون

الدولي للحد من استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة غير الإنسانية ولحظرها في نهاية المطاف، تلك الأسلحة التي لا تزال تنزل أضراراً ومعاونة يعجز عنها الوصف بأشخاص أبرياء لمدة طويلة بعد انتهاء الصراعات التي كانت قد وزعت من أجلها. وينبغي إيلاء اهتمام مماثل للتعاون الدولي لوقف عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة. وسيقطع النجاح في هذا الميدان شوطاً طويلاً صوب وقف تدفق الأسلحة، التي تغذي العديد من الصراعات التي ما فتئنا نحاول التغلب عليها في السنوات الأخيرة، إلى تجار المخدرات والارهابيين.

إن الصراع داخل الدول، الذي يغذيه التعصب العنصري والديني، واللجوء إلى الأسلحة من أجل تسوية المنازعات يهددان وجود عدد من الدول في مختلف مناطق العالم. وفي كل هذه الدول، فإن تعنت لوردات الحرب يفرض تحديات خطيرة على قدرة المجتمع الدولي بصفة عامة وقدرة الأمم المتحدة بصفة خاصة على الوفاء بمسؤولياتهما عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لقد شاهدنا هذا في يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان والصومال ورواندا وبوروندي وأنغولا وليبيريا وهايتي. وإن الجهود المبذولة حتى الآن لمواجهة هذه الصراعات جديرة بالشناء لكن يلزم القيام بالمزيد.

هذا هو ما نقوم به في غرب إفريقيا، بالرغم من النكسات التي وقعت مؤخراً بسبب الاعتداءات على قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ واندلاع القتال في منروفيا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦. وعلى الرغم من التأخر في تنفيذ برنامج نزع السلاح للمقاتلين وتسريحهم وإدماجهم في الحياة المدنية الطبيعية وإجراء انتخابات ديمقراطية في ليبيريا، عل النحو الوارد في اتفاق أبوجا، فإن اجتماع لجنة التسعة المعنية بليبيريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في أبوجا في آب/أغسطس ١٩٩٦، شهد قيام قادة الفصائل الليبرية بإعادة تجديد تأييدهم لعملية السلام مرة أخرى وتعهدهم بالتعاون مع الجهود الرامية إلى استئناف العمل باتفاق أبوجا. وحتى الآن تمكنا من استعادة العاصمة، منروفيا، إلى مركزها باعتبارها ملاذاً آمناً وإعادة تشكيل مجلس الدولة والحكومة الانتقالية الليبرية. وما زال وقف إطلاق النار بين الفصائل المتحاربة في البلد مرعياً إلى حد كبير، على الرغم من وجود أنباء مزعجة عن وقوع أعمال قتالية بين بعض الفصائل.

وخيرها، على أنه على مستوى التحديات التي تنتظرنا في السعي إلى إعادة تنشيط هذه المنظمة من أجل القرن الحادي والعشرين.

لم يمض سوى عام على احتفالنا بابتهاج كبير بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظماتنا. وكرس قادة العالم المجتمعون في هذه الجمعية في ذلك الوقت أنفسهم من جديد لتحقيق الرؤى التي يجسدها ميثاق منظماتنا وللوفاء بأهدافها ومقاصدها التي تخدم المصالح الكبرى للبشرية. وقد اجتمعنا مرة أخرى هذا العام لكي نقيم التطورات التي وقعت منذ اجتماعنا الأخير ولكي نجدد، عن طريق مختلف القرارات والمقررات، التزامنا بالنهوض بالسلم والرخاء من أجل منفعتنا المتبادلة.

ويتيح انتهاء الحرب الباردة لنا فرصة ذهبية للعمل بجد سعياً لتحقيق رغبة المجتمع الدولي في نزع السلاح العام الكامل - بما في ذلك نزع السلاح النووي - تحت رقابة دولية فعالة. وعن طريق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تدلي أكثريتنا، نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بدلوها في هذا الصدد. وحكومتي في طور التصديق على معاهدة بليندابا التي نعتز بأننا أحد الموقعين عليها ونعرب عن تقديرنا لتأييد الدول غير حائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية لتلك المعاهدة. بيد أن هذه المناطق لا يمكن أن يكون لها معنى إلا إذا قبلت الدول الحائزة للأسلحة النووية حقاً بضرورة إزالة الأسلحة النووية في النهاية في غضون إطار زمني محدد. وبلدي إذ يضع هذا في اعتباره صوت مؤيداً اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقع عليها على الرغم من أوجه قصورها. ونحن نعتبر المعاهدة خطوة أولى على درب الإزالة النهائية للأسلحة النووية من العالم.

كما نشاطر حركة عدم الانحياز في حث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إبرام صك دولي يوفر ضمانات غير مشروطة وملزمة قانوناً لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وهذا سيمكن جميع الدول المنضمة إلى صكوك دولية بعدم الانتشار أن تتعاون بحرية ودون قيد أو شرط في تطبيق التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

كما سنواصل الحث على إيلاء مزيد من الاهتمام للأسلحة التقليدية والجهود الرامية إلى تعزيز التعاون

المنظمة، فإنها لا تزال أفضل خيار للسعي إلى إيجاد حل دائم يخدم مصلحة الشعب الصحراوي. ولا تزال نشعر بالقلق لأن عملية تحديد الهوية تعيّن تعليقها ولأن لجنة تحديد الهوية جرى سحبها نتيجة لعدم اتفاق الطرفين على بعض الإجراءات والطرائق الهامة ذات الصلة. إن الحوار ضروري لكسر الجمود، وندعو مرة أخرى الجمعية إلى تشجيع طرفي الصراع الرئيسيين على الدخول، تحت رعاية الأمم المتحدة، في محادثات مباشرة يمكنها أن تفتح الطريق أمام استمرار عملية تحديد الهوية. ويلزم إيلاء اهتمام واتخاذ إجراء عاجل لإنهاء الحالة الراهنة غير المقبولة، التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن دون الإقليمي والإقليمي والدولي.

ومن نفس المنطلق، نغتتم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا الذي لا يتزعزع لعملية السلام في الشرق الأوسط التي استهلّت في مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، وتوجت باتفاقات أوسلو. وخلال السنوات الخمس الماضية، تحققت عدة مكاسب أعطتنا الأمل في أنه يمكن تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، يأخذ في الاعتبار حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة مستقلة. ولذلك، فإننا نرى أن اندلاع أعمال العنف الأخيرة في المنطقة نكسة لهذه الجهود الجديرة بالثناء وانعكاس للريبة المتزايدة بين الطرفين. وندعو الطرفين إلى احترام جميع التزاماتها بموجب الاتفاقات التي جرى التوصل إليها وإلى إعادة عملية السلام إلى مسارها. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها حكومة الولايات المتحدة لجمع الطرفين معا مرة أخرى.

وأود في هذه المرحلة أن أشير إلى مسألة جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على ليبيا. إن منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، التي تمثل الأغلبية الساحقة من دول وشعوب العالم، دعت طيلة عدة سنوات الآن إلى رفع الجزاءات عن ليبيا. ودعوتنا إلى إجراء حوار ومفاوضات تؤدي إلى حل مقبول للنزاع بين ليبيا والأعضاء الدائمين الثلاثة في مجلس الأمن، وكذلك الاقتراحات بإجراء محاكمة عادلة للمتهمين في لاهاي من قبيل قضاة اسكتلنديين وبموجب القوانين الاسكتلندية، لم تحظ بالرد المرجو. وينبغي ألا ينظر إلى دعواتنا على أنها لا تستند إلا إلى اعتبارات التضامن الإقليمي العاطفية. فبعد دراسة دقيقة للحقائق، كما أوضحت للمجتمع الدولي، وإيلاء الاحترام اللازم لقواعد القانون الدولي، نعتقد أنه يتعين على الدول الثلاث المعنية أن ترد بالمثل على المرونة التي أظهرتها السلطات الليبية

ونقدر مساعدة بعض البلدان فرادى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكذلك تعاون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا بيد أننا نود أن نؤكد مرة أخرى على أن هذه الأشكال المتواضعة من الدعم غير وافية بالغرض إلى حد كبير بالنظر إلى ضخامة المهام في ليبيا والحالة الراهنة لاقتصادات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. لقد سئم قادة الفصائل الليبرية من الحرب. ولقد تمكنت المنطقة دون الإقليمية من التوسط من أجل تحقيق السلام فيما بينهم، بيد أنها تفتقر إلى الوسائل لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام. ومن الخلق بالمجتمع الدولي الاستجابة إلى النداء بتوفير الموارد الآن وإلا خاطر بتدهور الحالة مرة أخرى. ولن نكل من تذكير المجتمع الدولي بأن هذه المنظمة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والجهود الإقليمية ودون الإقليمية مثل جهودنا يمكن أن تكمل جهود المجتمع الدولي، لا أن تحل محلها، وهو المجتمع الذي ينبغي أن يواجه مسؤولياته بجدية كبرى في ليبيا.

ونحن في غانا سعيينا من جانبنا إلى الاضطلاع، في حدود مواردنا، بالدور المخصص لنا، في تلبية مسؤولياتنا المشتركة تجاه صون السلم والأمن الدوليين. ومنذ مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو البلجيكية - الآن زائير - في الستينات، تواجدت غانا في جميع القارات تقريبا التي طلب إلى الأمم المتحدة الاضطلاع فيها بواجبات حفظ السلام، ونحن في الواقع فخورون بمساهمتنا في جهود السلام الدولية هذه.

ولا نستطيع، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، أن نخفي دهشتنا من أن بعض الشعوب وأراضيها، التي وهبها الله إياها، لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي. ومما هو أكثر بعثا على الدهشة أن بعض البلدان القائمة بالإدارة والدول الاستعمارية، التي لولا ذلك لكانت ديمقراطية، لا تسلّم بحق الشعوب الخاضعة للإدارة أو الاستعمار غير القابل للتصرف في تقرير المصير، كما أنها لا تسلّم بأن الهيمنة الاستعمارية من بين أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب المستعمرة.

ولذلك، فليس من قبيل المصادفة أن نكون شديدي القلق إزاء عدم إحراز تقدم في مسألة الصحراء الغربية. وعلى الرغم من جميع نواقص خطة التسوية التي اتفقت عليها أطراف مشكلة الصحراء الغربية، تحت رعاية هذه

المستدامة، وبنيت توافقاً في الآراء بشأنها. وقد آن الأوان لتحويل إلى التنفيذ واستثمار نفس الإرادة السياسية والطاقة في رصد عملية المتابعة. نريد حماية البيئة ورفاه أطفالنا والقضاء على الفقر وضمان تنمية مستدامة، وتنسيق شواغل الجنسين في جميع أنشطتنا على الصعيدين الوطني والدولي، ليتسنى للمرأة والرجل المشاركة الكاملة والمتساوية في جميع مجالات الحياة ونحن نقترح من فجر جديد.

وعلينا أن نذكر أن الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا زادت تعقداً العملتان التوأمان: العولمة وتحرير الاقتصاد. ولذلك، تحتاج أفريقيا إلى اهتمام خاص من المجتمع الدولي للتأكد من أن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية البعيدة المدى، التي تضطلع بها لإيجاد بيئة مناسبة للتنمية تحقق أكبر قدر من المنفعة لشعبها. ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٦، إذا نفذت بالكامل، سيقدم مساهمة مفيضة في هذا المسعى.

ونحن ندرك بمرارة أن الدعم المالي الدولي لأفريقيا غير كاف ولا يعول عليه. ولهذا فمن الضروري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا أن يهتم بتعزيز وتدعيم المجموعات الاقتصادية الأفريقية دون الإقليمية التي تشكل أسس مجتمع اقتصادي أفريقي. وهذا بدوره يكفل مشاركة أفريقيا الفعالة في النظام الاقتصادي الوليد الذي تشكله تشكيلاً متزايداً قوى العولمة والتحرير الاقتصادي.

ونحن من جانبنا في غانا نتصدى، ليس دون صعوبات للتحديات التي تفرضها هذه القوى، بما فيها التحديات المقترنة ببرامج التكيف الهيكلي التي اتبعناها طوال أكثر من عقد. وفضلاً عن ذلك هناك الحتميات الأخرى التي تصاحب عمليات إضفاء الطابع الديمقراطي وصلاحيات الحكم. وحكومتنا المنتخبة ديمقراطياً ستقدم نفسها للمنتخبين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ للحصول على ولاية جديدة لتواصل السياسات التي كفلت الاستقرار والتنمية في بلدنا في السنوات القليلة الماضية.

ودخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ تطور نرحب به، ونقدر كل التقدير الجهود العديدة ومختلف الحلول الوسط التي أسهمت إسهاماً كبيراً في وضع الأجهزة المتنوعة للسلطة الدولية لقاع البحار في موضعها الصحيح. ونأمل أن توفر الموارد الكافية لتمكين

وأن تساعد على إنهاء هذه المسألة التي سببت معاناة للشعب الليبي البريء لا توصف ولا يمكن تبريرها. وقضايا من هذا النوع تبرر دعماً لإنشاء محكمة جنائية دولية لتعزيز وضمون العدالة الجنائية الدولية، على أساس عادل ومنصف.

ولا تزال آثار الحرب الباردة في العلاقات الدولية قائمة، لا سيما على شبه الجزيرة الكورية وفي العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. ونحن نعتقد أنه من الخلق بالمحادثات المقترحة بين الأطراف الأربعة أن تخفف حدة التوتر على شبه الجزيرة الكورية وأن تعزز الحوار والتفهم والتعاون فيما بين جميع البلدان المعنية وأن تعزز العملية التي تستهدف توحيد الكوريتين في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، نأمل أن تخلي عمليات الحصار وتبادل العبارات البلاغية الطنانة الطريق أمام عهد جديد من الحوار والاحترام المتبادل، بما يتمشى مع النزعات الحالية في العلاقات الدولية.

وكما قال الأمين العام بلاغة في "خطة للسلام"، لا يمكن تحقيق التنمية دون السلام، تماماً كما لا يمكن إحلال السلام دون تنمية. ونحن نعتقد بأننا بحاجة إلى السعي إلى تحقيق التنمية بوصفها وسيلة لمنع معظم الصراعات والمآسي والكوارث الإنسانية التي تجابه عالمنا. ونحن ملزمون بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالعمل على:

"استخدام الآلية الدولية لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب".

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى عمل دولي متضافر لإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي؛ وإقامة نظام جديد لتوجيه التجارة والمساعدة وتدقيق الموارد؛ ولمعالجة المشاكل الناتجة عن تدهور البيئة والانفجار السكاني والدين والفقر المدقع والأمراض في البلدان النامية. ومن شأن هذه التدابير أن تصحح التفاوتات الاقتصادية العالمية القائمة وأن تقضي على الفقر بطريقة تولد السلم والأمن اللذين تمس حاجتنا جميعاً إليهما. وكما كان متوقفاً، فإن سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة، وشاركت فيها، بالإضافة إلى الحكومات، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، زادت الوعي بعدد من القضايا المهمة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية



وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد من جديد تأييد وفد بلدي للإصلاحات التي تنتهجها الأمم المتحدة في الوقت الحالي. ونرى أن عمليات الإصلاح في الإدارة المالية للمنظمة، وإنعاش هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الجمعية العامة والأمانة العامة، وإعادة هيكلة مجلس الأمن، من الخلق بها أن تسهم كلها في أداء أفضل للأمم المتحدة بحيث تتمكن من مواجهة التحديات التي تنتظرنا ونحن ندخل الألف الجديد.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥

البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من المنافع الناتجة عن الاتفاقية، ومن الاضطلاع أيضا بالمسؤوليات التي تلقيها تلك الاتفاقية على عاتقها.

ولا تزال الحالة المالية لمنظمتنا متزعزعة، وهي مصدر قلق لوفد بلدي. والضغط الشديد الذي تعاني منه حالة تدفق النقد لم يخف. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن عددا من البلدان، بما فيها بعض البلدان الكبرى، لا تدفع اشتراكاتها ولا تسدد متأخراتها. ومن المهم أن تزود الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة بالسبل والموارد المطلوبة للوفاء بالمهام الموكلة إليها. ودعم الأمم المتحدة يجب أن يتجلى، ليس في الرغبة في إعادة هيكلتها لتصبح أكثر فعالية فحسب، بل أيضا في دفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط من أجل تعزيز السعي الناجح إلى تحقيق أهداف المنظمة في وقت تواجه فيه التحديات وتتاح فيه الفرص أمامها. ولدى معالجة حالة التدفق النقدي، نود أيضا أن نندد بالدرجة العالية من التبذير والتداخل في المنظومة، وبخاصة في مرحلتي بدء عمليات حفظ السلام وتصفيتها، وكذلك في تزايد الولايات. ونأمل أن يصبح الأداء المالي للمنظمة أكثر فعالية من حيث التكاليف عند إدماج آليات المراقبة الداخلية ضمن مكتب خدمات المراقبة الداخلية، إلى جانب الآليات الموجودة للمراقبة الخارجية.